

إدانة واسعة للرأي العام العراقي والإقليمي والدولي للعدوان التركي البسافر على مجمع سيادي في مصيف برخ بقضاء زاخو



نسبع من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان والدستور

عبدالخالق زنكنة

أهتم الكتاب والفلاسفة والسياسيون منذ القدم بقضية حقوق الإنسان ، ففي الوقت الذي كان فيه الإنسان يقاوم القهر والظلم والحرمان كان يسعى من أجل الدفاع عن حقوقه وحمايتها ، ومازال يسعى لإقرار المزيد من هذه الحقوق المتجددة والتي تزداد مع التطور في قوانينها وأهميتها ودورها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، والتطور الذي رافق حقوق الإنسان من خلال إقرار الضمانات الكفيلة لحمايته لم تقتصر على الدول ، بل تجاوزت تلك الحدود ، أي تطورت الحماية من المجال المحلي الى المجال الدولي ، وتعزز ذلك بالتعاون الدولي والمواثيق الدولية الإقليمية والعالمية المعنية بحقوق الإنسان .

إن حوادث الإضطهاد والتعذيب التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية أثبتت أن حماية حقوق الإنسان يجب أن لا تترك للدول ، بل بوضعها تحت حماية دولية ، وأن حقوق الإنسان كانت محط إهتمام القانون الدولي ورعايته بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ما تفرر وتعزز من حقوق إنسانية في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية .

جاء قيام الأمم المتحدة ليعزز مبادئ حقوق الانسان وإيجاد الآليات الدولية لحماية هذه الحقوق ، فبعد ثلاث سنوات من ولادة المنظمة الدولية تم إعتقاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول عام ١٩٤٨ وتمت محاكمة مجرمي الحرب النازيين ، وتم عقد إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها .

إن التطور الذي رافق حقوق الإنسان من العصور الماضية حتى الحرب العالمية الثانية لم يرد الى صياغة نظام عام لحقوق الإنسان ، وهذا ما تحقق في عهد الأمم المتحدة وذلك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والذي يُعد إنجازاً هاماً وأول وثيقة دولية ورد فيها كشف بحقوق الإنسان وحرياته .

وإذا لم يكن للإعلان العالمي قوة قانونية ، فقد أعدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إتفاقيتين دوليتين عن حقوق الإنسان أحدهما عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والأخرى عن الحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٦٦ ، كما ألحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بروتوكول إختياري تعترف فيه الدول المنظمة بإختصاص لجنة حقوق الإنسان في تلقي وفحص شكاوى الأفراد الذين يدعون إنتهاك الدول لحقوقهم الواردة في الإتفاقية .

وينص القرار الصادر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم (١٥٠٣) بتاريخ ١٩٧٩ / ٥ / ٢٧ على الحماية الدولية بأن يجيز للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات المتفرعة عن لجنة حقوق الإنسان أن تنظر في الشكاوى والبلاغات المرسلة الى الأمم المتحدة من الأفراد أو الجماعات أو المنظمات غير الحكومية ضد إنتهاكات الحكومات لحقوق الإنسان التي ترتكبها .

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ولما كان من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذ أريد للبشر أن لا يضطروا آخر الأمر الى اللجوء بالتمرد على الطغيان والإضطهاد ، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان تعزيز الإحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية) .

وستورد عدداً من فقرات ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :
المادة الثانية : لكل إنسان حقّ التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان .

المادة السابعة : الناس جميعاً سواءً أمام القانون، وهم يتساوون في حقّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز .

المادة الثمانية والعشرون : لكلّ شخصٍ بوصفه عضواً في المجتمع، حقّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقّه أن يُوفّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كلّ دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية .

المادة الثالثة والعشرون : لكلّ شخص حقّ العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة وقرضية، وفي الحماية من البطالة .

المادة الخامسة والعشرون : لكلّ شخص حقّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترقّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه .

تنسائل هل تلتزم الدولة العراقية بنود ومواد الإعلان العالمي والدستور العراقي بعد مرور حوالي عقدين من تغيير النظام الدكتاتوري والقمعي البائد ؟ أم تتفاقم إنتهاكات والتجاوزات ويستمر القتل والخطف والتعذيب والتهميش والتهميش للمواطنين وبشكل خاص بحق المكونات والأديان ؟ .



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Element of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكنة

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

ندعو أسرة تحرير مجلة المنتدى
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
والقانون لنشر مقالاتهم
وبحوثهم في المجلة.

الامن الغذائي قانون يستدعي الرقابة الشعبية

ماجد زيدان



رغم الارتياح الذي ساد جراء تمرير قانون دعم الامن الغذائي لكن صاحب هذا الارتياح تعبير واضح لدى المواطنين عن مخاوف وقلق ناجم عن فقدان الثقة في التطبيق الحسن وحماية الاموال الضخمة التي اقراها القانون في الانفاق وكونه بديلا عن الموازنة التي يسهل مراقبتها وتدقيقها وتقديم حسابات ختامية بشأنها ..

المواطنون لم يعد لديهم اطمئنان على اموالهم بسبب من تفشي سرطان الفساد الصغير والكبير بأنواعه واشكاله في مختلف المفاصل الاقتصادية والخدمية ومناحي الحياة المختلفة وضعف الروافع التي تشل ايادي الفاسدين وتمنع ولغوهم في الحرام وهذا المبلغ الضخم يثير شهيتهم وشحنوا سكاكينهم للاقتطاع منه دون وجه حق فعلى الحكومة ان تكون مستعدة لهم وتضرب بلا هوادة كل من يحاول المساس بهذا المال العام .

المخاوف عديدة مما سينجم من خلال تنفيذ القانون منها التضخم فمن المؤكد ستتصاعد القدرة الشرائية عن وجود هذه الاموال ونشاط حركة الاسواق بعد الركود الذي اصابها طيلة الاشهر الماضية مما يتطلب تدخلا حكوميا حاسما في كبح جماح الاسعار ونشاط الحركة التجارية ومراقبة التجار وان لا يترك الامر على الغارب لهم مثلما حدث عندما تم تغيير سعر صرف الدولار وحمل المواطنون مقدار قيمة انخفاض الدينار والارباح الاضافية التي جناها التجار لذا تستدعي مصالح الناس وفائدتهم المباشرة من القانون مراقبة التجار وتحديد الاسعار .

القانون مهم اذا ما مر بلا اعتراض من المحكمة الاتحادية وخلف الجدل السياسي وراعه بعد ان طمئننت التعديلات مصالح جميع القوى النافذة فانه ينتظر ان ينعكس ايجابا وبشكل ملموس على قطاع الكهرباء المشكل الذي لانهاية له ما لم تبني محطات توليد جديدة وكبيرة وتتخلص من الاستيراد الى جانب الاعتماد على الذات في قطاع المصافي لتوفير الوقود بأنواعه وتفعيل بعض الصناعات المحلية والمشاريع الصغيرة والسياحة الدينية ... والاهم ان تدفع مستحقات الفلاحين والمزارعين وتقديم الدعم للقطاع الزراعي وتوفير مستلزماته بأسعار مدعومة لتطوير عمليات الانتاج والانتقال بها الى المكننة والترشيد والاساليب الحديثة ...

هذا وغير مما جاء في ابواب الانفاق يحتاج الى متابعة جدية ونزيهة من الاجهزة الرقابية الحكومية مستمرة ومشددة ولكن هذه الاجهزة غير كافية لوحدها بل هي ذاتها يجب ان تكون تحت الفحص حسبما اثبتت التجربة حيث استمر الهدر وسوء التنفيذ والاهمال والاكثر خطورة التلاعب والسرقة . ومن هنا ينبغي تدعيم الرقابة الحكومية برقابة شعبية مساندة على وفق برنامج ملموس وواضح ومعلل تشارك فيه منظمات المجتمع المدني والاتحادات والجمعيات ووسائل الاعلام والمواطنون على اساس صيغ معروفة ومبسطة تحد من الفساد ويخشها الفاسدون ويتوقف القضاء عما تدلي به من تقارير بشأن النزاهة والحرص على العمل في المرافق العامة .

على ضوء الإعتداء التركي الغاشم في مصيف برخ بقضاء زاخو

كوران خالد



ارتكبت القوات التركية يوم الأربعاء ٢٠ / تموز / ٢٠٢٢ ، إعتداءً سافراً على المواطنين العراقيين المدنيين، راح ضحيته عشرة مدنيين وجرح (٢٨) بينهم أطفال قادمين الى المصيف السياحي من بغداد والجنوب .

ان العدوان التركي الوحشي على اقليم كردستان العراق والمستمرة بين حين واخر يمثل انتهاكا صارخا للسيادة العراقية وهو عدوان دولة على دولة اخرى والقانون الدولي ، لا يمكن تمييزها او الإلتفاف عليها ناهيك عن ضرورة الضغط بكل الطرق والأساليب لوضع حد من قبل الطبقة السياسية الحاكمة في العراق .

لقد ادان الرأي العام العراقي وجامعة الدول العربية وبعض الدول الإقليمية والأوروبية هذه الجريمة الفضة باعتبارها جرائم ضد الإنسانية ، ونطالب تركيا مراجعة حساباتها والحفاظ على مبدأ حسن الجوار والإمتناع عن تنفيذ أي عمل عسكري في العراق والمنطقة تحت أي ذريعة كانت .

نتقدم بتعازينا الحارة للضحايا الأبرياء المدنيين جراء العدوان الصارخ التركي على العراق وإقليم كردستان .. والمجد والخلود للشهداء وللجرحى الشفاء العاجل .

قراءة في فكرة الدولة

د. عبد الحسين شعبان



الاستنتاجات، لكن ثقة مساحة مشتركة تجمع بينهما.

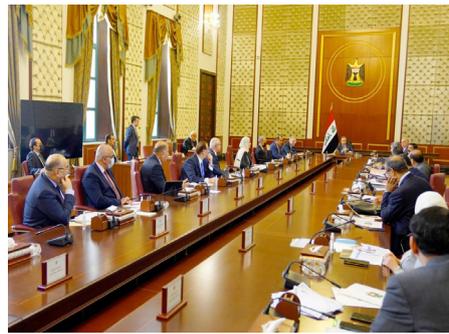
وبقدر ما استند ماركس على دياليكتيك هيغل في فهم العلاقات الاجتماعية، إلا أنه ذهب بعيداً في نقد مثاليته، وربما كان أنجز أكثر تظرفاً حين اعتبر الدياليكتيك يعمل في مملكة الإنسان والحيوان والجيولوجيا والرياضيات والتاريخ والفلسفة، وهكذا لا تكون الدولة شخصية لدى ماركس، كما تفترض الشرعية الليبرالية، بل هي مرتبطة بشكل عضوي بالتشكيلات الاجتماعية الأساسية، علماً بأن فيبر رفض فكرة الحتمية التاريخية الواردة في سرديات ماركس.

يؤكد ماركس وحدة النظرية والممارسة وهو ما جرى إهماله من جانب المتمرسين بعده. أما فيبر فإن فكرته تقوم على «الحياد القيمي» ويعارض فكرة التطبيق العملي؛ إذ لا يمكن فهم الفعل البشري بمعزل عن معانيه الذاتية، وهو ما أعطى لفيبر هذه المكانة الكبرى في السييسولوجيا الحديثة وفي منظوره للدولة، في حين أن ماركس يطلق رأياً مفاده أن سلطة الدولة الحديثة التنفيذية ما هي إلا «لجنة لإدارة شؤون البرجوازية المشتركة» وركز على علاقات الإنتاج التي تشكل كامل بنية العلاقات الاقتصادية في المجتمع المدني.

لكن المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (١٨٩١-١٩٣٧) يرى في «دقاتر السجن» أن الدولة الحديثة لا تقوم على إكراه الطبقة المهيمنة، بل على أساس قبول المواطنين بغض النظر عن موقعهم الطبقي.

بشأن الدولة وهي التي هيمنت على نمط التفكير في القرن التاسع عشر، بالتأكيد على الغايات التاريخية للدولة، فلم تعد الدولة اليوم مجموعة من الوسائل المؤسسية التي تقوم على أيديولوجيا هدفها إضفاء الشرعية الخاصة بها على مجرد تصور مبهم يقوم على غايات أخلاقية، بل تحولت إلى منظور مادي محايد أخلاقياً بشكل محض، وهو يمثل أساس جميع النظريات الاجتماعية للعلوم الحديثة عن الدولة.

ليس فيبر وحده من رفض المثالية مقابل نظرية مادية صارمة عن الدولة، فقد قدم إيميل



دوركهايم (١٨٥٦ - ١٩١٧) وهيرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) وغيرهما من علماء الاجتماع تصورات مختلفة عن الدولة الحديثة، وهكذا فالدولة تنشأ جراء تمايز اجتماعي متنامٍ حسبما جاء في كتاب براين نيلسون الموسوم «صنع الدولة الحديثة».

ولعل منافس فيبر على هذا الصعيد كان كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) وهما قطبان أساسيان في دراسات الدولة الحديثة، على الرغم من أن الأخير لم يقدم نظرية متكاملة حول الدولة، والأمر يربط بين السييسولوجيا والسياسة والأثيروبولوجيا، خصوصاً بشأن تشكل مصادر الدولة التي يدور النقاش حولها، ليس بين فيبر وماركس فحسب، بل بالمفهوم وتطوره بعدهما، علماً بأن ماركس أسبق من فيبر، وكانت بعض آراء فيبر مستمدة من ماركس أساساً، حتى وإن ناقضها في

بعد قرون من التطور التاريخي لمفهوم الدولة، توصل ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) إلى أن الدولة هي «احتكار الاستخدام الشرعي للقوة العادية في بلد معين»، في حين كان ماركس يعتبرها «أداة قمع»، بغض النظر عن دورها في إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات للمواطنين والفصل في نزاعاتهم. ولعل هذين المفهومين يركزان على الجانب السييسيوثقافي - الأيديولوجي للدولة وتطورها وسلطاتها ونطاق اختصاصاتها، وهما مفهومان يلتقيان ويفترقان في العديد من المواقع، بل وهيمننا إلى حدود كبيرة على جانب مهم من دراسات الدولة والقانون وعلم السياسة.

وإذا كانت كل دولة تبحث عن شرعية، سواء كانت دينية أم وراثية أم فكرية، فإن طرائق قياس هذه الشرعية تختلف باختلاف خلفية كل نظام سياسي، ويبقى أمران أساسيان يتصدران أي تقييم:

أولهما: رضا الناس وقناعتهم بحكامهم، وهو أمر طوعي لا يمكن فرضه بالإكراه، وهناك وسائل عديدة لمعرفة مدى قرب أو بعد هذه الشرعية من الحقيقة.

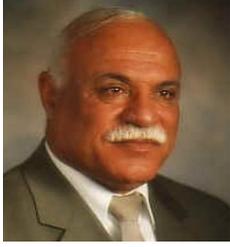
وثانيهما: ما تقدمه هذه الدولة من خدمات لمواطنيها؛ بحيث يقتنعون بأنها تمثلهم وتلبي جزءاً من حاجاتهم الأساسية، ويتم التعبير عن ذلك من خلال فاعليتهم وأنشطتهم قبولاً أو رفضاً.

وحين تتساقط الشرعية مع المشروعية، والمقصود بالأخيرة «حكم القانون»، فسيكون هناك تصالح تاريخي بين الفرد والدولة، وبين المجتمع والدولة، وهي الغاية التي تريد الوصول إليها أي دولة وأي نظام حكم وأي حاكم.

وقد رفض فيبر نظرية هيغل

مهام عضو مجلس النواب

د. زهير كاظم عبود



لإيصال الطلبات، ولا وسيطا يصلح لتحقيق الشكوى أو الطلب، ولا يقع عبء البحث عن وظيفة لأحد المواطنين في أجهزة الدولة.

المهمة التشريعية التي يختص بها المجلس ويلتزم بها أعضاؤه حددها الدستور في المواد من 61-72، ويفترض أن جميع أعضاء المجلس يعرفون تلك المهام، ويحترمون عمل السلطة التنفيذية أو القضائية، ويترفعون عن التدخل في عملها، ولعل الزيارة الشخصية التي قام بها عدد من أعضاء المجلس إلى وزارة المالية في الفترة الأخيرة صورة لا تنسجم مطلقا مع مهمة المجلس ورقابته على عمل السلطة التنفيذية.

وإذ يمر المجلس تحت ظروف معقدة وبالغة الأهمية، حيث تمّ تقييد عمله ونشل حركته أمام حكومة تصريف أعمال مستمرة، وامام استقالات لعدد كبير من أعضاء مجلس النواب، يمثلون الكتلة الأكبر عددا في المجلس، وعدم إمكانية الاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية ولا تكليف مواطننا لتشكيل وزارة، يتطلب الأمر مواقف تخدم فئات الشعب العراقي وتعالج أزماته، وتضع الحلول القانونية السريعة والمستعجلة لأوضاع الفقراء والمتقاعدين وشريحة العاطلين والمعدمين في ظل تصاعد جنوني لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، نشعر أننا بحاجة لمواقف حكيمة ورصينة توقف التدهور والانحدار الجاري حتى نستعيد أنفاسنا ونرسم أحوالنا، فالشعب العراقي وهو يضع أمانته في أعناقكم، يحملكم مسؤولية عظيمة يفترض بكم تحمل نتائجها.

متناسبة مع التطور السياسي والاجتماعي والحضاري للشعب، وعلى عاتقه تقع مهمة معرفة القوانين وتعديلها وملاحقتها، ومعرفة الاتفاقيات التي ينظمها قانون يصدر عن مجلس النواب.

ومجلس النواب يعد أعلى هيئة تشريعية في البلاد، ومن خلال هذه المكانة المتميزة لأعضاء مجلس النواب، فإن المجتمع من الطبيعي أن يمنحهم المكانة التي تليق بهم كممثلين عن الشعب، ولهذا فإن قانون مجلس النواب رقم 13 لسنة 2018 منع العضو في المادة 5/ ثانيا منه التعرض للقضايا الشخصية وتحقير المؤسسات الدستورية للدولة العراقية، حيث لا تعد مثل



تلك الأفعال تعبيراً عن حرية الرأي والفكر، ولهذا فإن مهمة الحفاظ على هيبة المجلس ومكانته وكرامة الأعضاء والالتزام بمدونة السلوك النيابي، مهمة إضافية يجب أن يلتزم بها العضو.

وفي سبيل تسهيل مهمة النائب منحه القانون حق إجراء المخاطبات والمراسلات الرسمية، وفق السياق القانوني وبصورة مباشرة إلى جميع أجهزة السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة.

لم يتحدث أي نص في قانون مجلس النواب العراقي أعلاه ولا في نصوص الدستور عن فتح مكاتب لأعضاء مجلس النواب في المحافظات، حيث إن تلك المكاتب وهي تستقبل المواطنين لتقديم شكاواهم أو طلباتهم تتداخل ضمن مهمة السلطة التنفيذية، كما أن عضو مجلس النواب ليس مراسلا

عضو مجلس النواب تمّ اختياره من قبل الشعب بالانتخاب المباشر السري، الذي أشار إليه الدستور في المادة 49/ أولا، كما يطلق عليه في بعض الأنظمة (عضو مجلس الشعب) أو (عضو مجلس الأمة) أو الجمعية الوطنية، ومهما تعددت التسميات تبقى المهمة الأساسية المناطة بعضو المجلس التشريعية، وفي جميع الأحوال فإنه يعتبر ممثلاً ليس فقط للأصوات التي انتخبته واختارته ليمثلها في المجلس، وهي التي حققت له الفوز وممارسة دوره في المجلس، إنما يكون ممثلاً لكل العراقيين، بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم.

ومجلس النواب يمثل السلطة التشريعية، التي تتقاسم الدور مع السلطتين التنفيذية والقضائية لتكوين السلطة الاتحادية، وبهذا فإن المهام الملزمة لعضو مجلس النواب محددة ومقيدة، وفي سبيل تلك المهام منحه الدستور دوراً فاعلاً ليكون صريحا ومدافعا عن الحقوق، من خلال إصدار التشريعات التي يحتاجها المواطن، وفي سبيل تلك المكانة منحه الدستور حصانة عما يدلي به من آراء (خلال دورة الانعقاد)، وهذه الحصانة التي يتم منحها للعضو خلال مدة الفصل التشريعي توفر له إمكانية البحث والتقصي وجمع المعلومات الدقيقة، فلا يتم القبض عليه في حال وجود شكوى أو قضية ضده، إلا إذا كان متهما بجناية حصرا وبشرط استحصال أصوات أغلبية أعضاء مجلس النواب المطلقة، أو في حال تمّ ضبطه متلبسا بالجرم المشهود في جناية.

وينظم عمل أعضاء مجلس النواب قانوناً لتحديد الحقوق والامتيازات، وهذا القانون مبني على الأهمية التي ينبغي توفرها في عضو مجلس النواب قانونيا وسياسيا واجتماعيا، ليكون مؤهلاً لمراقبة عمل السلطة التنفيذية ومتابعة تطوير القوانين النافذة لتكون

لهذه الأسباب لم يحتفى بثورة 14 تموز

د. قاسم حسين صالح



سبقه وتبعه فوج حماية بطريقة مهينة للمواطن. وهم عزلوا انفسهم لوحسبنا بمنطقة مساحتها ١٠ كم مربع محاطة بالكونكريت وبنقاط حراسة مشددة. وما حصل ان هذه (المنطقة الخضراء).. سرقت احلامهم وجلبت لهم الفواجع اليومية، وأوصلتهم الى اقسى حالات الجوع والأسى. ومن حالة الخذلان هذه نشأت سيكولوجيا العزلة عن الناس، ومنها نشأت حالة اخطر هي سيكولوجيا القطيعة النفسية.. بدأت من يوم انفرد أهلها بتحويل واقعهم الى حياة خرافية وترك من اوصلهم اليها يعيشون حالة اليأس والخوف والفزع اليومي. وتطورت القطيعة الى خصومة في اليوم الذي خرج فيه المخذولون (البنفسجيون) بتظاهرات كانت تحمل في البدء معاني العتب والتنبيه، ولما تأكد لهم انهم ما استجابوا وما خجلوا ولا حتى قالوا لهم (حقكم علينا).. عندها عصت ساحة التحرير في شباط ٢٠١١ بالجماهير تهتف (نواب الشعب كلهم حرامية).. ففردت المنطقة الخضراء بان اوفدت احد (مناضليها) ليصعد على سطح العمارة المطلة على الساحة ويعطي الاوامر بضربهم.. وربضت الدبابات على جسر الجمهورية خوفا من زحف الجماهير للقضاء على سبب البلاء والابتلاء.. الذي تجاوز مساوئ السياسة الى الاساءة للدين وافساد القيم.. في حال افضى الى اضعاف الضمير الاخلاقي ليغلق، بالية نفسية، باب الشعور بالذنب ليفعل صاحبه ما يشاء وسط آخرين يهونون عليه الأمر برؤيته لهم يتفنون ويتشاطرون في فعل الشيء نفسه.. وآخرين يخزجونها دينيا بأن (الضرورات تبيح المحظورات!). ويضعف الوازع الديني وتهزوء الضمير الاخلاقي عند السياسي، يكون قد غير سكتة الى حيث الرفاهية الشخصية التي تغريه وتنسيه بؤس الناس وحاجتهم اليه، الى الدرجة التي صار فيها العراقيون يصفون أهل المنطقة الخضراء بأنهم (مسحوا آخر قطرة حياء من جباههم) لانشغالهم بمصالحهم وعدم اكتراثهم حتى بعراء الأطفال في تلج الشتاء!.. وقيظ تموز.. بالرغم من انهم هم السبب.

رابعا:

في العام ١٩٥٩ منح العراقيون عبد الكريم قاسم لقب (ابو الفقراء).. لأنه بنى مدينة الثورة لساكني الصراف في منطقة الشاكرية، واكثر من ٤٠٠ مدينة جديدة وعشرات المشاريع الازوائية.. فاحتل قلوب معظم العراقيين وراح بسطاء الناس ينسجون عنه الاساطير.. بينها انهم رأوا صورته في القمر، وسبقوا العراقيون يترحمون عليه ويلعنون معظم حكامهم الطائفيين الذين كانوا ضده النوعي السلبي في الأخلاق.. لأبعد مدى.

لا يمتلك خبرة، فوزارة العدل مثلا تسند الى منتم لكثلة طائفية وان لم يحمل مؤهلا علميا، ولا تسند لحامل دكتوراه في القانون الدولي حتى لو كان من الطائفة ذاتها.. لكونه مستقلا.

وكان العراق في زمانه.. دولة، فيما واقع العراق بزمن الطائفيين صار ديولت، بل ان كل وزارة في الحكومة هي ديولة لهذا المكون السياسي او ذاك، وكان عبد الكريم محبا للعراق ومنتميا له فقط، ولهذا كانت المواطنة، بوصفها قيمة اخلاقية، شائعة في زمنه بين العراقيين، فيما انهارت بزمن الطائفيين، وصار الناس يعلنون الانتماء الى الطائفة والقومية والعشيرة على الانتماء للوطن.. وتلك اهم وأخطر قيمة اخلاقية خسرها العراقيون وكان سببها الطائفيون.

ثانيا:

يمثل عبد الكريم قاسم النموذج الحاكم القدوة من حيث نزاهته، كان يعيش براتبه ولا يملك رصيда في البنك، ولهذا لم يجرؤ في زمانه وزير او وكيله او مدير عام على اختلاس او قبول رشوة او التحايل على مقاوله، وما كان اهله او اقرباؤه يحظون بامتيازات، فشقيقه الأصغر، لطيف قاسم، كان نائب ضابط في الجيش العراقي، وبقي بتلك الرتبة طيلة مدة حكم أخيه عبد الكريم قاسم.

اما الطائفيون فانهم يسكنون في قصور مرفهة ويتقاضون رواتب خيالية، فوفقا للخبير الاقتصادي ابراهيم المشهداني فان تخفيض رواتب المسؤولين الكبار حتى درجة مدير عام بنسبة ٧٠٪، يوفر للدولة ١٤ مليار دولار سنويا!.. ولقد بلغت بهم الصلابة انهم يعارضون الدعوة الى تخفيضها بالرغم من انهم افقروا ١٣ مليون عراقيا باعتراف وزارة التخطيط مع ان العراق يعد الأعنى في المنطقة وواحد من اغنى عشرة بلدان في العالم.

والأقبح، ان الفساد الذي كان يعد عارا في زمن عبد الكريم قاسم تحول الى شظارة في زمن الطائفيين، واصبح العراق ثالث افسد دولة في العالم واول افسد دولة في المنطقة، لدرجة ان المرجعية الموقرة وصفت الفساد في العراق بأنه صار لا يقل خطرا على الارهاب، وان في الحكومة (حيثانا ولصوصا). وبلغ المنهوب من ثروة العراق من قبل وزراء ومسؤولين كبار ما يعادل ميزانيات اربع دول عربية، وراحوا يعممون بها في عواصم العالم دون مساءلة، وصار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء يعينون ابناءهم وبناتهم مستشارين لديهم.. لا يقدموا خبرة هم اصلا لا يمتلكوها، بل ليحصل من هو في العشرين من عمره على راتب يعادل اضعاف راتب استاذ جامعي.. دكتور وبروفيسور.. بلغ الستين!

وبشيوخ الفساد، وبسكوت الحكومة عن محاسبة الفاسدين، برغم اعتراف رئيسها السابق (نوري المالكي) بان لديه (ملفات) فساد لو كشفها لانتقل عاليها سافلها) - وفي هذا ادانة لأنه لا يمكن لحكومة فاسدة ان يكون رئيسها نزيها - فان معظم الاخلاق الاصيلية في المجتمع العراقي قد انهارت.. وشاعت فيه قيم الانانية والانتهازية والنفاق، بأزلق صفته.. الكذب وخيانة الأمانة.

ثالثا:

ما كان للرجل قصر او بيت لرئيس الجمهورية، بل كان ينام على سرير عادي بغرفة في وزارة الدفاع، وكان يخالط الناس ويتجول بسيارته في شوارع بغداد. اما الطائفيون فان احدهم اذا خرج للشوارع

مرت الذكري الرابعة والستون لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هذا العام دون الاحتفاء بها رسميا واعلميا، بل ان فضائية العراقية وصفت بانها تعمدت الاساءة لعبد الكريم قاسم واستضافت من له العداء معه وتشويه صورته.

والتساؤل: لماذا؟

قل ما شئت عن عبد الكريم قاسم، ونحن نقر بأنه ارتكب اخطاء كبيرة، ولكن لا يمكن لاحد ان ينكر حقيقة ان حكام العراق الحاليين هم افسد وافشل من حكم العراق في تاريخه السياسي، وهم لم يحققوا انجازا واحدا لصالح الوطن والناس طوال (١٩) سنة من حكمهم فيما حقق قاسم اروع الانجازات في اربع سنوات، يكفيه انه استرد ثروتنا النفطية من الشركات الاحتكارية، وألقى حلف بغداد، وألقى القطاع ملايين الفلاحين، وبنى لسكان الصراف بيوتا تحفظ كرامتهم.

ويرى المعادون له انه لولا (انقلاب) ١٤ تموز لصار العراق من الدول المتقدمة، ما يعني انهم يدافعون عن النظام الملكي وينسون انه فجع بشراسة وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ وانتفاضة ١٩٥٦، وزج الاف المتظاهرين بالسجون، واعدم قادة الحزب الشيوعي عام ١٩٤٩، ولم يسلم من اضطهاده حتى القوميون والديمقراطيون مثل كامل الجادرجي.. وكفقيه عارا انه بنى سجن نقرة السلطان في الصحراء زج فيها آلاف السجناء من قوى اليمين واليسار.

بين اخلاقهم واخلاقه

الذي يعني هنا.. ما امتلكه عبد الكريم قاسم من اخلاق وما كان شائعا منها في المجتمع العراقي في زمانه، وموازنتها بما يمتلكه حكام هذا الزمان وما هو شائع منها بين العراقيين الآن، منطلقين من حقيقة ان الاخلاق بوصفها منظومة قيم، هي التي تحدد الاهداف وتوجه السلوك، وهي للمجتمع اهم من السياسة، ولنا ان نتذكر ان رسالة النبي محمد كانت اخلاقية بالدرجة الاساسية (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق).. وقد خصه القرآن الكريم بقوله (وانك لعلى خلق عظيم) الغاية منها ان يقتدي الناس بأنموذج نبيهم.. قائدهم، فضلا عن ان الفلاسفة والمفكرين يتفقون على ان الاصل في تقدم المجتمع وتطوره هو نوعية اخلاقه، وكان احمد شوقي على صواب في قوله: (وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت... فإن هُمُ ذُهبُ أخلاقهم ذُهبوا)..

من هذه الاعتبارات.. نبدأ بتحديد اهم ما كان يمتلكه عبد الكريم قاسم من اخلاق وموازنتها باخلاق المسؤولين الآن.

اولا:

كان اختيار الرجل لوزراء حكومته يقوم على وفق معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة، واعتماده مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في اغلب اختياراته.. مثال ذلك: ابراهيم كبة (اقتصاد)، محمد حديد (مالية) فيصل السامر (ارشاد)، هديب الحاج حمود (زراعة) ناجي طالب (شؤون اجتماعية).. نزيهة الدليمي (بلديات).. وهي اول وزيرة في تاريخ العراق، واختياره عقلا أكاديميا عبقريا لرئاسة جامعة بغداد التي تأسست في زمنه هو الصائب المنطقي للدكتور عبد الجبار عبد الله، برغم معارضة كثيرين.

اما في زمن الطائفيين فان معيار اختيار الوزراء هو الولاء للحزب والطائفة وان كان

حقوق الإنسان

ماجدة البابلي - ألمانيا



حقوق الإنسان : هل هي خاصة بحقوق الإنسان في الغرب فقط أم هي لأئحة عالمية تخص الإنسان على الأرض ..

أن موضوع حقوق الإنسان لم يعد موضوع فردي يعالج في نطاق القوانين والأنظمة الداخلية ، بل أصبح قضية عالمية ولهذا لم يعد ملك شعب أو خلاصة فكر معين أو

ثمرة تجربة محددة ، بل بات تراثاً إنسانياً يمثل حقوق كل إنسان أينما وجد والى أي عرق أو دين أو بلد ينتمي .

فالإنسان في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة هو محور كل الحقوق ، وهذه الحقوق لأقيمت لها ان لم تكن مكرسة لخدمة الفرد والحفاظ على كرامته وان الأهتمام بها أصبح عموداً أساسياً مهماً في الدساتير للدول الديمقراطية المعاصرة بل تجاوز ذلك وتحول التي هم عالمي وهذه الصفة التي أتصفت بها الأنظمة الديمقراطية برزت وترسخت في المواثيق والاتفاقيات الدولية وفي ظليعتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهدان الدوليان للعام (١٩٦٦) والتي جعلت الأمم المتحدة تسعى جاهدة لتدويلها ووضعها تحت حماية القانون الدولي العام .

اليوم ما يحصل بدول الشرق الأوسط وأفريقيا من استبداد وتسلط وصراعات وحروب يدفع ثمنها الإنسان من كرامته وحياته بسبب عدم الالتزام بهذه المواثيق التي أغلب الدول قد وقعت عليها وحملت دساتيرها وتشريعاتها في احترامها لحقوق الإنسان ، لكن للأسف الشديد لأنرى أي تطبيق لهذه الوثيقة وبنودها بحجة انها وثيقة لاتصلح الا في المجتمعات الأوروبية والغربية كي يستمر التماهي على حقوق الإنسان وتجهيله ورميه في متاهات الصراعات السياسية والدينية والمجتمعية دون رادع ودون تقديم هؤلاء الحكام التي القضاء الدولي (المحكمة الجنائية) ومحكمة كل منتهكي قانون حقوق الإنسان دون اعفاء والجميع مسؤول قانوناً امام انتهاكاته .. بالنسبة لحكام العرب والشرق الأوسط تحديداً يذهبون بلباس مدني يتباهون امام المحافل الدولية بدساتيرهم ويرجعون بلباس مليشيات مسلحة و عشائري طائفي كي يمارسون ايشع الانتهاكات ضد شعوبهم دون حماية دولية تذكر .

ان تقدم وعظمة الدول تقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان وتوفير الضمانات القانونية لحمايتها ، وان الكثير من الأمم اعتبرت احترام حقوق الإنسان هو معيار لتقدمها ورقبها وازدهارها ومقياساً لحضاراتها . وان فقدان هذه الحقوق والحريات وتكبيها او وأدها هي سبب مباشر لأنها هذه المجتمعات وتخلفها واحتدامها بصراعات مستمرة تجعل من الإنسان هو الضحية بعد ان تهدر كل حقوقه ..

اخيراً نقول : ان ازدهار المجتمعات تتم بفضل الحريات العامة والخاصة والفكرية واحترام حقوق الإنسان كاملة دون ان تتجزأ .

26 حزيران اليوم السنوي العالمي لمكافحة المخدرات

لويس مرقوس



لقد اتخذت المنظمة الدولية بتعيين هذا الموعد اليومي السنوي في قرارها بالرقم ٤٢/١١٢ في ٧ كانون الاول ديسمبر عام ١٩٨٧ بعد تحوّل تعاطي المخدرات لدى العديد من الشعوب الى ظاهرة تدمير

وتعطيل وانتشار للشذوذ والفضوى والجريمة وعلى وفق معلومات احصائية مؤكدة ان خسار البشرية سنويا بفعل تعاطي المخدرات الى مايزيد عن ٦٠٠ مليار دولار سنويا ، وبقدر ما تتعلق الحالة بالعراق اجد من الاهمية بمكان الاشارة الى النقاط الاتية:-

١- ان العراق يفتقر الى الان الى خطة وطنية يوافق اجتماعية وقضائية وثقافية لمواجهة الظاهرة

٢- ان جميع الاجراءات المتخذة هي اجراءات علاجية تتمثل بملحقة تجارها ومروجيها والمتعاطين لها

٣- يتبين من كل ما أعلن عن انتشارها ان جميع محافظات البلاد لاتخلو من مروجين ومتعاطين لها وان اغلبها ياتي عبر الحدود الشرقية والشمالية، وان العراق بات ممرا لتجاريتها باتجاه الدول العربية المتاخمة له

٤- ان العمالة الوافدة والسياحة الدينية منافذ لتعريبها وما يؤكد ذلك البيان الصادر من جهات حكومية في هذا الشأن

٥- لاتوجد مصحات متخصصة لمعالجة الاشخاص المدمنين وانما بعض اليردهات المرفقة بمستشفيات

٦- هناك تورط لصيادلة في الترويج للمخدرات اذ لاتوجد اجراءات رادعة تمنع بيع بعض الادوية دون وصفات طبية مع العلم ان هناك العديدة من الادوية يمكن ان تتحول الى مخدرات عند مزجها مع بعضها البعض.

٧- يتم التداول بمعلومات عن وجود سياسيين واصحاب نفوذ يحققون ارباحاً كبيرة من تجارة المخدرات وان الظاهرة باتت جزءاً من منظومة الفساد المستشري في العراق .

٨- هناك مؤشرات تؤكد بالوقائع ان بعض مناطق العشائر العراقية الحدودية تحولت الى اوكر ومخازن لامدادات المخدرات

• بخلاصة تحليلية ،اعتقد كراصد متخصص في منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان كل مؤشر من المؤشرات الثمانية اعلاه يصلح ان يكون ندوة ، او ورشة عمل ، او مؤتمر ، او جلسة حوارية او مشروع متكامل لبيان تحذيري عن الوباء ، كما اعتقد ايضاً ان منظمات المجتمع المدني ، ومجلس النواب ، ووزارات ، الداخلية، والصحة، والثقافة، والعمل والشؤون الاجتماعية ، والتخطيط ، والرياضة والشباب معنية بصورة اختصاصية للتصدي للظاهر .

تركيا والعراق .. تصفير مشكلات أم تصفير حلول ؟

أ.د. عامر حسن فياض



(النفط، التبادل التجاري، الاستثمار والإعمار، الكرد والتركمان). بيد أن بعض هذه الأوراق تحولت إلى تهديدات، لأننا لم نحسن بعد توظيفها، بينما لدينا الإمكانيات لتحويل تهديد المياه إلى فرصة لصالحنا مع أوراق اللعب الأخرى.. كيف؟

* علينا ألا نخسر الكرد، لأننا عندما نخسرهم تربحهم تركيا وتشتغل عليهم وليس لهم.

* علينا تحويل تهديد المياه إلى فرصة بتقليل الهدر من المياه الوافدة وعمل آبار ارتوازية قرب مجرى الأنهار القادمة إلينا من تركيا وغيرها، لتغذية الأنهار وتلافي الشح التي تتحكم به تركيا من خلال السدود، لتصبح السدود التركية فرصة لصالح العراق، لأنها ستؤدي إلى تغذية أعماق الأراضي العراقية المنخفضة بالقياس إلى الأراضي التركية وجميع الأراضي المحيطة بالعراق.

* أما أوراق التبادل التجاري فإنها فرصة تربحها تركيا وإن ربحناها نخسرها تركيا، عندما نلوح لها بإمكانية إيجادنا بدائل عنها في مجال التبادل التجاري، وكذلك الحال بالنسبة لورقة الاستثمار والإعمار، حيث إن المعادلة في هذه الورقة لصالح تركيا وبالإمكان إيجاد بدائل عن تركيا في هذا المجال.

أخيرا لا بد أن يتعزز موقف العراق بتقوية وتطوير قدراته العسكرية والأمنية، لكي تفكر تركيا ألف مرة قبل أن تستبيح سيادة أراضيها وأرواح مواطنيها.

ليس الأجنبي الإقليمي والدولي، بل الملام نحن العراق! لماذا؟

* إن الأطراف العراقية (قوى سياسية، مكونات ومؤسسات) لا تستقوي بعضها، بل كل طرف يستقوي بخارج أو أكثر إقليمي ودولي!

* إن خطابنا السياسي الخارجي، مهما حاولت وزارة الخارجية احتكار صياغته وتنفيذه كخطاب عراقي وطني موحد يصعب عليها حتى طرحه أحيانا، فما بالك بفرضه على القوى المستقوية بالآخر الأجنبي هل تلتزم به؟

* إن الآخر الإقليمي والدولي يجيد الحركة لملء الفراغ في أي مكان يجد مصلحته أولا فيه ونحن نجيد صناعة الفراغات داخل الأنا العراقي والنحن العراقيّة.

* نحن جعلنا من الآخر ينظر إلينا باستعلاء، لأننا أوصلناه للنظر إلينا هكذا! لأن كل طرف عراقي ينظر إلى العراق من ثقب العذبة أو القومية أو العشيرة أو المناطقية، بينما الصحيح أن ينظر كل طرف إلى مذهبه أو قوميته أو عشيرته أو مدينته من بوابة العراق الواسعة.

* لدى العراق موارد طبيعية نحسن هدرها ولا نحسن إدارتها! وقدرات بشرية نجيد التفريط بها ولا نجيد توظيفها!.

إن كان ما تقدم قد اظهر العلامات الفارقة في تشخيص الحال، فما العلاج الذي نستحضره في البال، في ما حصل ويحصل بين العراق وبلاد العثمينة الجديدة، التي تتكلم عن تصفير المشكلات وتعمل على تصفير الحلول!؟

لدى تركيا ورقة لعب واحدة مع العراق وهي ورقة (المياه)، ولدى العراق أوراق لعب كثيرة

كيف نقرب من تفسير صحيح للعلاقات العراقية التركية؟ من حيث المبدأ تتحكم في العلاقات الدولية الثنائية والجماعية ومشتقات العلاقات الدولية (السياسات الدولية، السياسة الخارجية، الدبلوماسية، السياسات الاستراتيجية والجيوسياسية)، تتحكم فيها كلها معادلة الصراع والتعاون، لنرى فيها تصادما عسكريا وتنافساً نوعياً وهيمنة وتبعية.. إلخ.

بعد عام (٢٠٠٣) خرج العراق من دائرة الطرف في التفاعلات التصارعية والتعاونية الإقليمية والدولية، ليدخل في جغرافية الصراع الإقليمي والدولي بوصفه ساحة صراع وليس طرف صراع. وهو الدولة التي تتوسط ست دول ونادراً ما تتوسط دولة ست دول.

ولما كان طرح الأسئلة أحيانا أفضل من الاكتفاء بالإجابة عنها، نتساءل كيف ينتقل العراق من دائرة اللا فاعلية (ساحة الصراع) إلى طرف فاعل في التفاعلات الإقليمية والدولية؟ وهل لدى العراق القدرة والرغبة والإرادة ليكون فاعلا ايجابيا لا فاعلا سلبيا؟ ولماذا أصبح ساحة أو جغرافية صراع إقليمي ودولي؟

بقدر تعلق الأمر بالعلاقات العراقية التركية ما هي أوراق اللعب بحوزة العراق، وما هي أوراق اللعب بحوزة تركيا؟ ومن القادر على تحويل العراق من ساحة صراع بين المتخاصمين الإقليميين والدوليين إلى ساحة حوار بين هؤلاء المتخاصمين؟

هنا ينبغي أن تتضمن الإجابات تشخيصات وعلاجات، ففي التشخيص نرى أن السبب الأول في جعل العراق ساحة وجغرافية صراع هو سبب جوانبي، وليس براني، والعلام

المعتقل السياسي

أكرم الشيخ مقلد



تجاه هذه الانتهاكات وحفل التاريخ بالكثير من المناضلين الشجعان الذين تصدوا للظلم وعلى سبيل المثال (سبارتيكوس قائد ثورة العبيد في روما) ، وثورة الزنج في البصرة في القرن الثالث للهجرة ، وتصدي شباب ونشابات غرناطة للطاغية فرانكو وفي مقدمتهم بابلو نيرودا في العام ١٩٣٦ ، المهم في القضية هو رصدنا للظلم ومقاومته ، يقول الناشط في مجال حقوق الانسان والمفكر غازي عبد الرحمن القصيبي (ما أسهل الدفاع عن حقوق الانسان في مقاهي لندن وباريس) ، أما روز فلت الرئيس الأمريكي في فترة سابقه (يولد جميع الناس أحراراً وملتساوين في الكرامة والحقوق) ، وأضيف أن التحرر من الخوف هو الشئ الوحيد الذي يلخص فلسفة حقوق الانسان برمتها .

حالة المعتقل السياسي في العراق:-

في تصريح للسيد الكاظمي ، قال فيه (إن مواجهة إنتهاكات حقوق الانسان في العراق ليست مهمة سهلة) رغم كل الاصلاحات التي طال مجال حقوق الانسان في العراق ، لم يزل المواطن العراقي يتعرض الى إنتهاكات تطال حقوقه وحرياته وتحت أنواع من المسميات ، تتمثل هذه الانتهاكات ، في الوضع المزري لقاطني المخيمات ، والتهجير القسري ، وتغييب المواطنين ، ولم يزل للمخبر السري السيئ الصيت في كتابة تقارير سرية غير صحيحة في احيان كثيرة .

ما نريد ان نقوله أن بناء المجتمعات المدنية والحضارية يكمن في التفاعل ما بين المؤسسات الرسمية والمواطنين بحيث يعي المواطن حقوقه وواجباته .

نستطيع القول ، أن المعتقل السياسي هو كل من تم توقيفه او حجز حريته بدون قرار قضائي ، بسبب معارضته للسلطة الحاكمة من ناحية المعتقد والانتماء السياسي او الثقافي .

مفردات حقوق المعتقل او السجين السياسي :-

١- التظلم من أي ممارسه غير قانونيه ، التعذيب مثلاً .

٢- ان يعرف اسباب اعتقاله .

٣- يكفل له حق الدفاع عن نفسه ، او الاستعانه بمحاميه

٤- الحق في تبليغ أسرته في مكان اعتقاله .

إنتهاكات يتعرض لها المعتقل السياسي :-

رصدت حالات كثيره في اماكن عديده من العالم تعرض فيها المعتقل السياسي لإنتهاكات معينه ، ومفهوم إنتهاك حقوق الإنسان(هو أي تجاوز على إنسان حرمت القوانين المواثيق الزولية العمل به) ، فموجب قانون الإعلان العالمي لحقوق الانسان (لا يحق لأي حكومه او مجموعه او أفراد القيام بأي فعل يسيء للآخرين ، او ينتهك حقوقهم) .

من له حق متابعة رصد إنتهاكات حقوق الانسان :-

إن المؤسسات الحكوميه والمنظمات غير الحكوميه المستقله ، مثل منظمة العفو الدوليه ، والمنظمة العالميه لعناضة التعذيب ، كذلك وسائل الإعلام وغيرها لها حق رصد هذه الانتهاكات وتوثيقها .

أنواع الانتهاكات:- والانتهاكات تتخذ أنماطاً عده ، منها

١- إنتهاكات مادية ومعنويه

٢- إنتهاك حصول الفرد على السكن اللائم

٣- التمييز العنصري بين ا لمواطنين

٤- إنتهاك حق التعليم والصحه

٥- إنتهاك حق السفر والتنقل داخليا وخارجيا

رأي رجال القانون وحقوق الإنسان بالانتهاكات :-

إن البشرية في وجهها المظلم حفلت بالكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان ولكن هذه البشرية لم تقف مكتوفة الأيدي

المعتقل السياسي:- هو ابرز عنوان لإضطهاد معتنقي الرأي ، وهذا الاعتقال في كثير من الاحيان ، يفتقد معظم المبررات التي تحيز ذلك الإعتقال .

تاريخياً هذه العقوبه رافقت البشرية لأجيال عديده ، منذ بدايات نشوء الوعي الإنساني بحق الإنسان في التعبير عن توقه للحريه ، ولكن هذا الأمر بدأ للكثير من أنظمة الحكم والسلطات الحاكمة أمر غير مرغوب فيه من عهود بعيدة الى يومنا هذا .

ماذا يشمل التعبير عن الرأي :- وهذا التعبير عن الرأي يشمل أموراً عده منها:-

١- حرية الراي والمعتقد

٢- حرية إعتناق الآراء دون اي تدخل خارجي

٣- حرية نقل الأفكار الى الآخرين وبأي وسيله كانت

٤- حرية إختيار العمل

٥- حرية التنقل

الفرق بين المعتقل والسجين السياسي وبين السجين الجنائي :-

هناك فرق واضح بين المعتقل والسجين السياسي وبين السجين العادي المحكوم بتهمه جنائيه ، سواء كانت جنايه او جنحه او مخالفه ، فمفهوم الأول أي المعتقل السياسي ، أن تهمته تتعلق بتبني رأي معين ، وهذا الرأي من وجهة نظر السلطه الحاكمة هو أمر مخالف لتوجهها ، بينما السجين الجنائي ، هو من ارتكب جريمة تدخل باب الجنايه او الجنحه او المخالفه يعاقب عليها القانون او الوضعي الجنائي ، أي ان دوافعها لا تتعلق بموقف او مبدأ إنساني .

حقوق المعتقل السياسي

-تترتب للمعتقل السياسي حقوق أكدت عليها المواثيق الدولي ، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان للعام ١٩٤٨ ،

والعهد الدولي للحقوق المدنيه والسياسيه العام ١٩٦٦ والذي ينص (على إن الحق بالحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعاش القانون

حماية هذا الحق ، و لا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً ، وإن هذا الحق لا يمكن تعطيله حتى في حالات الطوارئ) ، من هنا

كفاح المرأة العراقية من اجل حقوقها الديمقراطية

نصيره القيسي

والاجتماعي ، فكان أن عينت الدكتوراه نزيهة الدليمي اول وزيره في العالم العربي، وعدل قانون الأحوال الشخصية ، بحيث حصلت المرأة على المساواة ، بحقها مع الرجل بالميراث ، وحدد سن الزواج والحد من تعدد الزوجات ، وتصدرت منظمات نسوية الساحة الاجتماعية والسياسية ، منها منظمة رابطة المرأة العراقية ومنظمة نساء الجمهوريه ، والذي يأخذ عليه في هذه المرحلة ، طغيان التوجه الشياسي الأيديولوجي لهذه المنظمات النسوية على التوجه المجتمعي العام وتورطت هذه المنظمات في الصراعات السياسية التي وسمت المجتمع العراقي في تلك المرحلة ، وفي العهد الجمهوريه اللاحقه نشطت المرأة العراقية تحت خيمة الحزب الواحد خصوصاً بعد عام ١٩٦٨ ولكن صدرت قوانين لصالح المرأة في دساتير ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، ولكن بعد حرب الخليج الاولى ١٩٩١ ، حدثت تجاوزات على حقوق المرأة منها التشجيع على تعدد الزوجات ، وفي القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠١ وجه بإصدار أحكام محففة بالنسبة لجرائم غسل العار ، وبعد احداث العام ٢٠٠٣ يلاحظ سيادة العقلية المتخلفة بالنسبة الى مساندة المرأة في بناء مجتمعها ، وصدرت تعليمات تقترب من مخلفات عصر الحريم ، وتعاليت أصوات بالرجوع عن معظم القرارات التي صدرت لصالح المرأة ، ولكن مع هذا هناك آمال واسعة ، إن المرأة العراقية الشجاعه ستواصل نضالها من أجل الحفاظ على ما اكتسبته من حقوق ، وهذا لا يكون إلا مع تصاعد وتيرة الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي ، وحضور إعلامي مساند لكفاح المرأة بحيث يؤثر على سلطة القرار الحكومي لإصدار تشريعات تؤكد حقوق المرأة العراقية ، ، فتحيه للمرأة العراقية وهي تؤكد أنها جديره ان تكون متساوية الحقوق مع أخيها الرجل .

الماده ٢ منه الناخب (على انه العراقي من الذكور ،)ولكن ذلك ذا لا يعني إنتهاء اي دور للمرأة العراقية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بالرغم من هذه القوانين الحائره المعطلة لدور المرأة العراقية في خدمة مجتمعها ، فقد شهدت سنوات الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي نشاطاً رائعاً لمنظمات نسوية عراقية ، او حتى على المستوي الفردي والشخصي ، فتصدرت الساحة النسوية سيدات رائدات مثل صبيحة الشيخ داوود من أوائل الحقوقيات في العراق ، وقد مثلت دور الخنساء وإمتطت سنام الجمل في مؤتمر حاشد في العام ١٩٢١ وهي في الثانية عشر من عمرها ، مما شكل تحدياً



للمفاهيم الاجتماعية التي كانت سائده آنذاك ، وفاطمه الزئبق وكانت مديره لأحدى الثانويات في الكرخ ، ولميعه الأورفلي مديرة الاعدايه الشرقيه للبنات (وقد قدمتنى اواخرالستينات في برنامج مع الطلبة وهو برنامج إذاعي) وسعاد الهاشمي والشاعره الكبيره عاتكه الخزرجي ، وأم الشاعره نازك الملائكة والتي تدعى بوالدة ام نزار .

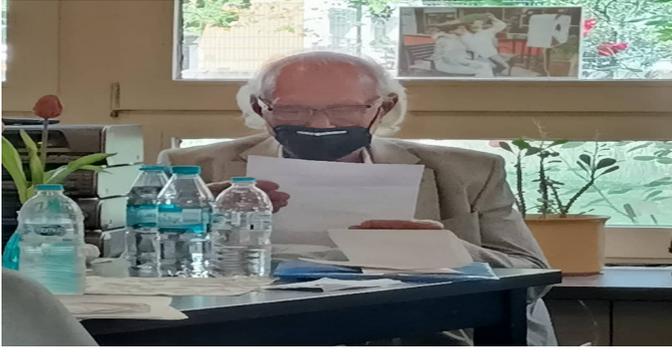
دور المرأة العراقية بعد قيام ثورة تموز العام ١٩٥٨ :- وهي ادوار ثلاثه..

الدور الاول:- في العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨...١٩٦٣ يتميز هذا الدور بحصول المرأة العراقية على حقوق سبقت كل الاقطار العربيه ، في المجال السياسي والتشريعي

إبتداءً ، إن فكرة الديمقراطية في المجتمعات المختلفه ، لم تكن واضحة الملامح لقرون عديده مرت على البشريه ، فالديمقراطيه كفكره مبسطه ، تعني فيما تعنيه ، نمطا من أنماط الحكم والسلطه ، تعكس توجهات المواطنين لبلد ما وفي فترة ما ، في طريقة حكم بلدهم ، ومساهمتهم بتلك العمليه الديمقراطية ، وتكون المسأهمه مباشره ، وهي أمر صعب ، او غير مباشره عن طريق ممثلهم ، وقد خاض المجتمع الذكوري معارك عنيفه لنيل الديمقراطية ،والسياسيه منها على وجه الخصوص ، لكن هذا لا يعني أن المرأة لم تساهم بهذا النضال، والذي يعيننا هنا هو دور ومساهمة المرأة العراقية في نيل الحقوق الديمقراطية ، وخصوصاً أن المجتمع العراقي في مؤشراتاته الاولى هو مجتمع ذكوري بإمتياز ، وهذا الأمر يشكل عائقاً جدياً أمام المرأة لنيل حتى بعض تلك الحقوق . الأدوار المختلفه التي مرت بها حقوق المرأة العراقيه..

منذ تأسيس الدوله العراقيه في العام ١٩٢١ تعاقبت على الحكم في العراق أنظمه عديده ذات توجهات مختلفه ، منها النظام الملكي الذي إستمر لمدته ثمانيه وثلاثين عاماً ، في هذا النظام الملكي يبدو لأول وهله أنه نظام ديمقراطي نسبياً ، إلا أنها ديمقراطيه شكليه أكثر منها موضوعيه ، وخصوصاً بالنسبه الى موقفه من حقوق المرأة العراقية ، وعدم إستجابته الحد الأدنى من هذه الحقوق ، سواءً من الناحيه الثقافيه والاجتماعيه والسياسيه ، فقد نصت الماده ٣٦ من الدستور الملكي العراقي للعام ١٩٢٥ او ما يعرف بالنظام التأسيسي (على أن يتألف مجلس النواب بنسبة نائب واحد لكل عشرين ألف من الذكور ، ويعني هذا حرمان المرأة العراقية من حق الإنتخاب ، كذلك فإن قانون إنتخاب النواب رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٦ عرفت

كلمة المنسق العام للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في مؤتمر أومرك يوم 18/6/2022 في برلين



الزميلات والزملاء الأعزاء أعضاء المؤتمر الحادي عشر لمنظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في ألمانيا - أومرك المحترمين .
تحية وتقدير ..

يسعدني أن أشارككم مؤتمركم العتيد الذي ينعقد في ظروف معقدة وخطيرة ، يمر بها بلدنا العراق والمنطقة والعالم ، جراء التوتر والقلق والحروب ، وتعرض المواطنين إلى حملات قمع وإرهاب وانتهاكات واسعة وفضة لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة، وتفشي ظاهرة الفساد والنهب وسرقة الأموال العامة بنطاق واسع ، رغم مطالبة الشعوب لحل المشاكل والأزمات القائمة بالحوار والطرق السلمية ، بالإضافة إلى وضع حد للتدخلات الإقليمية والدولية في شؤون البلدان ومنها بلدنا العراق .
ونأسف لعدم مشاركة بعض الأخوات والأخوة الأعزاء في هذا المؤتمر لأسباب صحية ورحيل بعضهم الآخر ، وكان أبرزهم قبل أشهر قليلة الدكتور كاظم حبيب (أبو سامر) ، الذي كان له دوراً فعالاً في تأسيس أومرك والمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان .

الزميلات والزملاء الأفاضل ..

لقد مر (١٩) عاماً على الخلاص من نظام صدام حسين الدكتاتوري القمعي ، كانت جماهير شعبنا تنتظر وتتأمل إجراء تغييرات وإصلاحات جذرية على الوضع العام في البلاد ، إلا أن الأمور لم تتغير في جوانب كثيرة لحد اليوم رغم تصاعد الاحتجاجات والمظاهرات السلمية وبشكل خاص منذ إنتفاضة تشرين الواسعة من أجل توفير الخدمات الضرورية وتخفيف البطالة والفقر وضمان العيش الكريم ، وتدهور حالة المناخ والتصحر والانحسار الخطير في مياه دجلة والفرات وبقية الأنهر من إيران وتركيا ، ووجود ملايين الألغام المزروعة في نطاق واسع في البلاد ، وعدم معالجة الأمور بما فيها العلاقات والتفاهم مع إقليم كردستان ، والحد من العنف والكشف عن مصير آلاف المغيبين ، وهيمنة الأحزاب الطائفية والعرقية والميليشيات المسلحة ووجود السلاح المنفلة بنطاق واسع بين الأهالي والعشائر ، وتفشي ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر ، ووضع حد للانتهاكات والتجاوزات الفضة لحقوق الإنسان وتطبيق مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور العراقي الخاصة بالحريات وإستمرار استخدام العنف المفرط بحق المتظاهرين والمحتجين المطالبين بحقوقهم المشروعة وإختطاف العشرات من الناشطاء .
إلا أن الوضع يسير نحو الأسوأ وخاصةً بعد

الاستقالة الجماعية للكتلة الصدرية من البرلمان مؤخراً وهناك مخاطر وصراعات قوية بين الأطراف السياسية المهيمنة على السلطة تنذر بصراعات عسكرية ... والأمور تتعقد يوماً بعد يوم باتجاه التصفيات بعيداً عن رغبة وإرادة شعبنا ، مما يتطلب منا كمنظمات مدنية ومنظمات حقوق الإنسان مواصلة جهودنا المخلصة لوضع حد للفوضى والتوتر السائد وإيجاد مخرج للوضع المتدهور والمجهول في البلاد ، وهي مسألة ليست سهلة بسبب إصرار القوى المتصارعة على الكراسي والسلطة والعمال وإبقاء الأمور كما كانت في السابق دون تغيير ، ولابد من جماهير شعبنا الوطنية والمجتمع المدني والحقوقية مضاعفة الجهود من أجل إجراء إصلاحات وتغييرات للواقع الخطير والمجهول للوضع في البلاد وبناء عراق وطني وديمقراطي ومدني .

وفي الختام ، إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في الوقت الذي نقدر عالياً دور والتاريخ العريق لمنظمة أومرك، نتمنى لمؤتمركم النجاح والموفقية في الخروج بتوصيات وقرارات تعمل على تنشيط وتطوير منظمة أومرك ومعالجة النواقص والثغرات والارتباك والفتور في أعمالها منذ المؤتمر العاشر للمنظمة ، ونأمل مواصلة الجهود الإنسانية لخدمة اللاجئين والمهجرين في ألمانيا وأوروبا والضغط على السلطات الأوروبية للحد من بعض الإجراءات والقوانين التعسفية الصادرة من الجهات بضغط من العناصر اليمينية التي تصاعد نفوذها ودورها ونشاطها في السنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى مساندة مطالب شعبنا العادلة من أجل تحقيق الحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع الطوائف والقوميات والأديان والمذاهب في المجتمع العراقي دون تمييز وتهميش .

مع خالص احترامي وتقديري ..

برلين - 18/6/2022

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الحادي عشر لمنظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق، المانيا اومرك



عقدت المنظمة العراقية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق / المانيا (اومرك) مؤتمرها الحادي عشر (دورة الفقيه المؤسس الدكتور كاظم حبيب - ابو سامر) ، تخليداً لذكراه في برلين بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٢ بحضور عدد من الناشطين والمدعوين المهتمين بحقوق الإنسان

افتتح المؤتمر بدعوة الحضور للوقوف

دقيقة حداد على ارواح شهداء حركة حقوق الانسان والحركة الوطنية العراقية.

ثم تلتها كلمة المنسق العام للمنتدى العراقي لحقوق الانسان الزميل عبد الخالق زنكنة الشاملة عن حالة حقوق الانسان والحركة الحقوقية في العراق .

وتم تم قراءة رسائل التحية من العديد من المنظمات والجمعيات في الداخل والمهجر.

وتوقف المؤتمر بجدية عند مظاهر التراجع عن حقوق الانسان في العراق وما رافقها من تداعيات خطيرة بعد الاحتلال وسقوط النظام الدكتاتوري شملت تواصلًا للانتهاكات من قبل قوى وأحزاب تتحكم بالدولة التي ما زالت تدار بسياسة المحاصصة الطائفية/ الاثنية / العشائرية وتمارس القمع والتزيف والفساد ، وانخراطها في جولات الصراعات الطائفية التي مهدت لسقوط المدن والأرياف بيد المتطرفين الدواعش، الذين مارسوا عقب احتلالهم لها كل قساوات انتهاكات حقوق الانسان وعبثوا وزهقوا ارواح الألاف من الأبرياء في مختلف المدن والقصبات الغربية التي وقعت تحت سيطرتهم، وكان اثنعها ما حل بسهل الموصل وسنجر من خراب ودمار ترافقت مع سببي واغتصاب للنساء الإيزيديات..

اقتربت الاوضاع في العراق بحالة فوضى سياسية وامنية واقتصادية وظهور المافيات والميليشيات الحزبية التي تحولت الى واجهات وغطاء يحمي الفساد والمفسدين الذين تمكنوا من خلق شبكة علاقات محلية وإقليمية ووظفوا علاقاتهم الدولية لخدمة مصالحهم الدنيئة..

فتراجعت معظم الخدمات العامة واتسعت رقعة الفساد والخراب.. وازداد عدد العاطلين عن العمل.. وتفشت الأمراض والأوبئة وتفاقت مظاهر التصحر.. وتعمقت أزمة المياه.. وتنامت اعداد الجياع والمشردين الفقراء والمكوبين المنتظرين للمساعدات في مخيمات الذل في العديد من المحافظات حيث وصلت اعدادهم الى ما يقارب الخمس ملايين انسان،

وفي الوقت الذي اشتدت فيه الاحتجاجات الجماهيرية وتواصلت الجهود والمساعي للبحث عن الحلول الممكنة والبديلة وما قدمه المنتفضون في ساحة التحرير في العاصمة بغداد وبقية المحافظات من ضحايا ودماء تجاوزت اعدادها الـ ٧٠٠ شهيد مع ألاف الجرحى والمعوقين والمغيبين

والمهجرين في الثورة التشريعية الباسلة. وما زلنا نشهد وسنشهد المزيد من التداعيات الخطيرة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العراقية..

كل هذه الازمات الماسوية تحدث في بلد يعتبر من اغنى بلدان العالم.

وقد اتخذ المؤتمر العديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان وشجب واستنكار كل انواع الانتهاكات للحريات وحقوق الانسان ،

فمنها ادانة وشجب الحرب الروسية . الأوكرانية.. والدعوة لوقفها فوراً ، وحل الاحلاف العسكرية ، ومنع اية تدخلات عسكرية في شؤون البلدان.. وصيانة السلم والامن الدوليين، وشجب الميول الداعمة للتطرف واحياء المنظمات النازية والفاشية ومواجهة خطر التطرف العنصري . اليعيني الذي كشف عن هشاشة الأوضاع في البلدان الأوروبية.. التي كانت تتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.. وأصبحت تفرق بين مجاميع اللاجئين وتصنفهم وفقاً لبلدانهم واشكالهم والوانهم وحتى معتقداتهم الدينية.. كما حدث مؤخراً.

ومن اجل الانتفال الى مرحلة متطورة للعمل وخاصة ما يتعلق بوضع ونشاط المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان -الذي اومرك عضواً به، -واقترح من اجل تطويره ، إعادة النظر في تشكيله وفي برامج واساليب عمله على اساس تنظيمية ملائمة مدعومة بالطاقات الشبابية القادرة على استيعاب مهام حقوق الانسان في هذه المرحلة.. وما توفره وسائل التواصل الاجتماعي من إمكانيات يمكن الاستفادة منها في خلق وعي مدرك لأهمية حقوق الانسان في هذا العصر.. وكذلك تطوير العلاقات مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان والاهتمام باللاجئين ونشر ثقافة حقوق الانسان حيثما نستطيع.

وفي ختام اعماله وفي جو ديموقراطي تم انتخاب اعضاء الامانة العامة الجديدة الخمسة بالاجماع...

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق .
ألمانيا أومرك

برلين ٢٠٢٢/٦/١٨

البرلمان الالمانى يعترف بجريمة الابادة الجماعية ضد اليزيديين



أعلن البرلمان الالمانى تقريبا بالاجماع يوم الخميس ٧ تموز ٢٠٢٢ تصنيف جرائم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المسماة « بداعش الارهابية » ضد اليزيديين في العراق عام ٢٠١٤، بجريمة الإبادة الجماعية ضد اليزيديين حيث قتل أكثر من ٥٠٠٠٠ ييزيدي بصورة بشعة في مناطق سنجار في العراق وتعرضت الفتيات والنساء الى الخطف والاعتصاب والسبي.

ان القرار الصادر كان ثمرة جهود لمنظمات حقوقية وجمعيات وشخصيات مدافعة عن حقوق الانسان واليزيديين، قاموا بتقديم طلبات الالتماس الى لجنة الالتماسات البرلمانية الالمانية في شهر شباط الماضي وتم مناقشتها في لجنة حقوق الانسان والمساعدات الإنسانية الالمانية ، واخيرا في السابع من تموز ٢٠٢٢ استحصلت الموافقة البرلمانية على الاعتراف الكامل بانها جرائم إبادة جماعية ضد اليزيديين.

قرار الاعتراف بجريمة الابادة الجماعية لابد ان تتمخض منه قرارات و توصيات لإسناد ضحايا الابادة الجماعية بعد ان تقرر جريمة الابادة الجماعية من قبل الحكومة الفيدرالية الالمانية. تعتبر الجالية اليزيدية المتواجدة في المانيا كبيرة قياسا بتواجد اليزيديين في مناطق اخرى من اوروبا حيث استقبلت المانيا العديد من الناجيات والضحايا اليزيدية في مراكز المعالجة والتأهيل من آثار العنف والاعتصاب والاضطهاد من جراء جرائم داعش الوحشية وكافة اعراض ما بعد الصدمة النفسية والجسدية.

ان مساعي اليزيديين والمنظمات الحقوقية في نشأت العالم في الحصول على اعتراف دولي على ما تعرض اليه اليزيديون منذ ٢٠١٤ الى يومنا هذا من تمييز ديني وعرقي وتغيير ديمغرافي منهج، اضافة الى الاضطهاد والتهميش في مناطقهم التي كانوا يقطنونها وشردوا منها ليحتموا تحت ظل خيم متهرئة في مجتمعات النازحين والمشردين في داخل وطنهم العراق، ويمنعون من العودة الى مناطقهم في سنجار لاسباب مختلفة. ان سعي المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان وبصورة خاصة عن المواطن اليزيدي، الى طرق كل الابواب من اجل ايصال صوته ومظلوميته الى المحافل الدولية وفي وطنه العراق، من اجل تحقيق العدالة بحق الجناة وملاحقة مجرمي داعش ومن تعاون معهم في بقاع العالم لتسليمهم الى المحاكم الجنائية . لقد اكد الباحثون والمختصون في الشأن

القانوني في المانيا ومن خلال اطلعهم على تقارير وزيارات ميدانية الى مناطق سنجار قامت بها منظمات حقوقية تابعة الى الامم المتحدة ومتخصصين في الابادات الجماعية ان ما تعرض اليه اليزيديون من جرائم على يد تنظيم الدولة الاسلامية داعش ترتقي الى جرائم ابادة جماعية. كذلك اكد المختصون بالشأن الخدمة الاجتماعية والمشرفين على معالجة الضحايا الذين يعانون من صدمات جماعية ومشاكل نفسية لكل ضحية قد ترتقي ما تعرضوا اليه الى جرائم انسانية. ويذكر ان قرار البرلمان الالمانى يحث على ضرورة تحقيق الاستقرار والامن في المناطق التي يسكنها اليزيديين وحث الحكومات على ملاحقة الجناة. تجد الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق، باعتبارها من المنظمات التي بذلت كل ما في وسعها من اجل الدفاع عن ما تعرض له اتباع الديانة اليزيدية، وأكدت في بياناتها ومذكرات الالتماس الى الجهات الدولية والعالمية المعنية ان اليزيديين قد تعرضوا الى جريمة الابادة الجماعية وفقا لكل الضوابط والادلة الجنائية و وفقا لشهود العيان واعترافات الضحايا الناجية من الجريمة.

إننا في الامانة العامة نتقدم بالشكر الكبير الى البرلمان الالمانى على هذا الاعتراف الكامل بجريمة الابادة الجماعية لليزيديين، املة من الحكومة الفدرالية الالمانية ان تعلن هي الاخرى الاعتراف بجريمة الابادة الجماعية، كما تؤكد الامانة العامة ضرورة عدم الاكتفاء بالمواقف الاعلامية والتعاطفية التضامنية الدولية مع اليزيديين، بل لتتجه صوب اقرار القرارات والتوصيات الواجبة الاعلان عنها في حالة الاعتراف بجريمة الابادة الجماعية وذلك بتعويض ضحايا هذه الجريمة واسنادهم بكل الطرق القانونية التي تقرها القوانين الدولية في حالة الابادة الجماعية ، ندعو دولة العراق ودول العالم لإنصاف الضحايا فعليا وليس الاكتفاء بالقرارات الاعلامية التي لا تلم الجروح ولا تعوض خسارات الضحايا وعوائلهم .

أضحوكة الانسداد السياسي في العراق

أ.د. سيار الجميل



كانون الأول ٢٠٢١، ولكن صفقتهم نجحت بانتخاب رئيس البرلمان في شهر فبراير/ شباط الماضي وسط الأهازيج كون ذلك انتصاراً للسنة. وبقي منصب كل من رئيسي الجمهورية والوزراء مستعصياً أمرهما، وسط اختناقات ومراهنات وقبوضات ومدافعات كعمل المافيات، فوصل الأمر إلى «الانسداد»، كما وصفوه، بلا لياقة أو كياسة. وعندما جاءوا بمصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء لسد ثغرة أحدثوها عن تعقد وسبق إصرار بعد فشل سلفه عادل عبد المهدي، فوعد الرئيس الجديد بانتخابات مبكرة، ولم يدرك أن المعضلة ليست في الانتخابات، بل في من يكون رئيساً للوزراء، فما نفع الانتخابات المبكرة إذا كانت قد انتهت منذ أكثر من ثمانية شهور، والنتيجة «انسداد سياسي»؟

المشكلة الحقيقية في العراق لا تحلّ أبداً، لا من خلال التناحرات ولا عبر التحالفات التي بانت مفضوحة بعد الانتخابات باسم «التحالف الثلاثي» وتحالف «الإطار التنسيقي» فضاء العراقيون وسط شد الحبل بين طرفين: حكومة أغلبية (وطنية) أم حكومة توافقية تضم الجميع؟ وهذه كلها تعابير يضحكون بها على عقول الناس، فالواقع يحكي قصة من نوع آخر تعبّر عن فشل النظام السياسي الحاكم من يوم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى. يقول الواقع إن الطبقة السياسية العراقية تتصارع على السلطة والنفوذ في ما بينها. .. صحيح أن هناك تحالفاً ثلاثياً يقوده مقتدى الصدر، ويتكون من تياره الصدري، ومن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني، ومن

ضمن قانون الانتخابات الجديد الذي سنه البرلمان العراقي والمعتد دوائر متعددة. ولكن النتائج خيبت آمال كل المطالبين بالتغيير والتمدّن والقضاء على الفساد والفاستدين، وخصوصاً إبقاء النخبة السياسية الحاكمة التي احتكرت السلطة منذ ٢٠٠٥. وكان أركانها، مثل نوري المالكي وهادي العامري وعقار الحكيم وغيرهم كثير، قد اعترفوا، في مناسبات عدة، بأنهم كانوا قد فشلوا في إدارة البلاد، وبأنهم كانوا السبب وراء كل الموبقات، وكانوا سبباً في انهيار النظام الاجتماعي والأخلاقي في العراق. وعلى الرغم من ذلك، فهم اليوم يقفون بكل قباحة



وبلا حياة أو خجل حجر عشرة أمام تشكيل الوزارة الجديدة بعد مشكلة اختيار رئيس للجمهورية، بل وأنهم جميعاً يقودون العراق إلى الانهيار والخراب. لم تنفع لا الطعون ولا الاعتصامات ولا الاعتراضات، إذ تبوأ كل نائب في مقعده من خلال الصفقات والمساومات والأباطيل وخداع كل الأطراف قاطبة، وكيل الوعود للشعب. المشكلة أن الحكومة لا تتشكل إلا عبر مرشح من الكتلة الكبرى. وهذا الماراثون المضحك المخجل لا نجده إلا في العراق جزاء عوامل داخلية متوافقة تماماً مع الإرادة الإيرانية التي يريدون فرضها مهما كانت الأثمان. في عليه، فإن «الانسداد» في العراق ليس طبيعياً، حتى يعالج أسلوب فتحه، بل هو بفعل فاعل، فهم يريدون انسداد جهاز العراق الهضمي، حتى ينتفخ ويتورم حتى ينفجر. من المضحك أيضاً أنهم قرروا حسم النتائج أواخر ديسمبر/

الانسداد» في العراق ليس طبيعياً، حتى يعالج أسلوب فتحه، بل هو بفعل فاعل، فهم يريدون انسداد جهاز العراق الهضمي، حتى ينتفخ ويتورم حتى ينفجر

العراق مهتد في مصيره، وفي مستقبل أبناء شعبه، فهو باق ينسحق من الفساد وندرة الخدمات ومن مشكلات لا يعرف مداها إلا الله.

من أين يأتي بعض العراقيين بهذه «المصطلحات» التي لا وجود لها في القواميس السياسية، ولم يستخدمها أحد غيرهم، فقد غدا «الانسداد السياسي» متداولاً في كل الأوساط العراقية منذ نحو أربعة أشهر مضت. نعرف أن انسداداً قد يحدث في الإوعية الدموية أو مجاري الصرف الصحي، أو ذلك الذي يحصل في قنوات المياه، وهو من سد الماء أو الباب .. إلخ. أما أن يُستخدم سياسياً لوصف حالة سياسية معقدة، كما هي تسميتهم «النظام الحاكم» بـ «العملية السياسية»، وهلم جرا .. المهم أن الجنون على الأرض من الساسة الكبار الذين يتناحرون على تسلّم السلطة هو الذي يولد توصيفات كهذه، يستخدمونها في غير محلها. وكلما مرّت الأيام والشهور منذ ظهور نتائج الانتخابات التشريعية ومهازلها في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢١، وجد أولئك المتدافعون نحو السلطة أنفسهم وقد عادوا إلى الواجفة، ليس لأن الشعب قد انتخبهم ليكونوا قادة للبلاد، ولكن ما حدث وراء الكواليس من تزوير أنهم أنفسهم لم يصدقوا أبداً فوزهم غير المتوقع، وراح الخاسرون يتدبون حظهم العاثر. ومؤكّد أن هؤلاء الذين حصلوا على مقاعد في البرلمان من أحزاب معروفة، ترتبط بها إحدى دول الجوار بلا أدنى شك. ولم تنفع طعون الخاسرين في المحكمة الاتحادية، فقد طبخ كل شيء على نار هادئة،

حقوق الإنسان .. بين تيارين

محمد ناصر الفيلى



دخلت المدارس الفكرية والسياسية في جدال أمتد لأكثر من نصف قرن ، وتحديدًا منذ النصف الثاني من القرن المنصرم.. كان موضوع الجدل والتباين والاختلاف في الآراء حول الأولويات في حقوق

الإنسان. وبالخصوص إذا كان الحقوق الانسانية أجدراً بالأخذ بها في تطبيق بأي مجتمع ما وفيما إذا كانت للحقوق الفردية أم الجماعية.. وتحديدًا أي الحقوق أولاً. الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، أم تتقدم عليها الحقوق المدنية والسياسية. كان لهذا الصراع آثاره الواضحة بين المعسكرين الشيوعيين والرأسماليين. كذلك كان دول العالم الثالث في تلك الحقبة موافقها التي كانت تقترب، لأسباب منها موضوعية، ومنها مصالحية لتلك الحكومات، من مواقف المعسكر الاشتراكي في مسألة أولوية حقوق الإنسان.

وبعيداً عن أي الحقوق أولاً. هناك نظرية ترى ضرورة إرجاء ممارسة الحياة السياسية إلى حين تحرير الإنسان من الفاقة والخوف، وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كاملة للإنسان، في حين أن هناك نظرية أخرى ترى أن الحريات والحقوق جميعها يجب أن تكون متزامنة. إذ أن ممارسة الحريات السياسية هي التي تمكن الإنسان من القضاء على الفاقة والخوف، بالرغم من كثرة الاختلافات والرؤى، إلا أنها أي هذه النظريات تتفق جميعها بإقرار الحقوق والحريات السياسية.

إن تأمين الحريات السياسية داخل المجتمعات كافة، وبخاصة الفقيرة منها، يساعد في عملية التنمية المتكاملة ولا يعرقلها. على أساس أن الرقابي الاقتصادي يحتاج إلى تعبئة ووعي السياسيين، وهذا لا نجدها إلا في المجتمعات التي تكون فيها الإنسان حراً ويمارس مسؤوليته بكل حرية وأمان. وتلعب القيم الثقافية للشعوب وأمن المختلفة، دوراً مهماً في اختلاف تقييم حقوق الإنسان. ولهذا فقد برزت منذ تاريخ طويل خلافات جوهرية حول الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه للمطالبة بالحقوق وإيهما لها الأولوية.. فالقانون الطبيعي وفقاً للمفاهيم الغربية لحقوق الإنسان، نشأت وتطورت في ظل القانون الطبيعي بالشكل الذي مفاده أن الناس يتمتعون بالحقوق من صنع الطبيعة التي وصفها البعض بالطبيعة الإلهية..

وهناك رأي مخالف، ترى أن الحقوق يحددها أعمال وتصرفات الناس، وبالتالي الدول وهذا الاتجاه تبدو أكثر عقلانية، فإن كلا من الدول والأفراد يحكمهم قانون أسماه للإنسان، ولكن بصفة تطوعية وعقلانية.

قيادات سنّية جديدة ممثلة بالحلبيين والكبار، ومنهم أسامة النجيفي وطارق الهاشمي وغيرهما، وأن مشهد السنة اليوم قد تخطى حواجز عدة، بعبارة تركيا على حساب بقاء الحال على حاله في المحافظات السنّية التي يعث بها الآخرون، فإن البيت الشيعي منقسم على نفسه، ولم تنفع إرادة إيران مع مقتدى الصدر، كما يتوافق مع خصمه الذي يمثل «الإطار التنسيقي»: المؤلف من نوري المالكي وهادي العامري وقيس الخزعلي وعمار الحكيم وحيدر العبادي، وهؤلاء هم العصا الغليظة في عجلة النظام الحاكم، وهم الذين أغلقوا عنق الزجاجة، وكانوا وراء انسداد مجاري العراق التنفسية والعضمية! فهل سيقبل مقتدى الصدر الطاولة عليه وعليهم؟

العقدة العركبة وراء تنصيب رئيس للجمهورية الكردي هو الانقسام في البيت الكردي نفسه بين الحزبين الكبيرين أساساً. وأيضاً اهتراء التحالف القديم بين الشيعة والکرد على حساب السنة، كما جرى سابقاً منذ العام ٢٠٠٣. ورفض مقتدى الصدر الذي له أكثر من سبعين مقعداً برلمانياً أية بادرة ترفع من شأن المالكي، بتنصيبه نائباً لرئيس الجمهورية، ورفض البارزاني إبقاء برهم صالح في رئاسة الجمهورية دورة أخرى. وتهديدات «الإطار التنسيقي» بإشعال حرب أهلية في العراق! بحيث وصلت المهزلة إلى عنفوانها أن تعلن مندوبة الأمم المتحدة في العراق، بلاسكوارست، أن الوضع السياسي لا يطاق في العراق، معلنة عن أسوأ العواقب، جزاء اختلافات قيادات العراقيين السياسية للاستحواذ على السلطة.

هنا نتساءل: إلى متى تبقى أحوال العراق مأساوية يعاني منها الشعب العراقي، ببقاء نظام حكم فاسد، ويتلاعب بمصير العراق جوقة من رؤساء الكتل والأحزاب؟ ما مصداقية الانتخابات التي جرت قبل أشهر طوال عام ٢٠٢١، واعتبروها مبكرة بسبب التسارع الزمني؟ هل سيبقى دور الأميركان كالمفترج على ماراثون هزيل وساخر كهذا، وهم الذين نصبوا المسرح، وأتوا يمثل هذه الوجوه الكالحة والمخلوقات البشعة لحكم العراق؟ أقول: سواء انحلت هذا «الانسداد» أم لا، فإن بقاء هذه الطبقة السياسية في أي من مؤسسات البلاد التشريعية أو التنفيذية جريمة لا تغتفر، والعراق مهدد في مصيره، وفي مستقبل أبناء شعبه، فهو باق ينسحق من الفساد وندرة الخدمات ومن مشكلات لا يعرف مداها إلا الله، وهؤلاء يتصارعون على السلطة في ما بينهم.

أين العراق من اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف؟

د. أحمد عبد الرزاق شكاره



المسؤولية في قطاع المياه والبيئة بل ومع كافة قطاعات التنمية الانسانية المستدامة بضمنها قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات مع فتح قنوات مباشرة للتعاون والتنسيق مع وزارات التخطيط والبيئة والاقتصاد للبحث عن الحلول المناسبة التي تنعش قطاعات الاقتصاد الوطني بصورة تنفذ العراق من أزماته ما يستدعي بالضرورة التوجه سريعا لعقد شراكات مثمرة مع مؤسسات المجتمع الدولي والاقليمي من خلال اعتماد خطة واضحة للتنمية الانسانية المستدامة بصورة تتوازن وتتكامل فيها مصالح الدول دون أن تكون على حساب المصلحة الوطنية العراقية. إن التقارير الدولية الاخيرة ومنها تقرير عن موقع يؤكد أن العراق اضحى واحدا من أكثر خمس دول في العالم تعاني من تأثيرات سلبية للتغير المناخي القاسي إضافة لإحتلاله المركز الـ ٣٩ لإكثر الدول معاناة من انخفاض مناسب المياه في العالم.

ضمن هذا السياق وردت احصائية أخرى سلبية جدا تشير إلى أن العراق وصل في العام الماضي ٢٠٢١ إلى رقم قياسي عالمي جديد في انخفاض مناسب سقوط الأمطار منذ أكثر من أربعين عاما. تغيرات بيئية لاتخفى على المواطن العادي دع عنك الخبير في الشؤون البيئية او المائية او الزراعية تنعكس بصورة مريعة من خلال مظاهر التصحر- الجفاف لاتنتهي فقط عند حالة تربة متآكلة غير صالحة للزراعة عدت في الاصل من أغنى وأخصب الاراضي الزراعية في وسط وجنوب العراق، إذ أن حياة وبقاء المواطنين اضحت على المحك. لعل التغير المناخي القاسي أسهم بدورهم في ما وصل إليه قطاعي الماء والزراعة من تدهور في الإنتاج والتنمية

في الاشهر القادمة. صحيح أن لدور التغير المناخي شأن كبير في خلق، تطور وتعدد مسار أزمات بيئية - مائية وغذائية حادة يشهدها العراق، إلا أن الاسباب الرئيسية الاخرى نجدتها في منظور آخر(داخلي) مرتبط مباشرة بعجز الحكومات المتعاقبة عن أداء دورها الرشيد - التنموي الانساني المستدام من خلال الفشل في بلورة صيغ واضحة عادلة مخطط لها إستراتيجيا لمشروعات تنموية مبتكرة تنفذ البلاد والعباد من واقع مرزبي باتجاه تلبية حاجة اجيال المستقبل للتنمية الانسانية المستدامة.

لعل ما يزيد الأمور سوءا بل وما يضاعف من مأسينا الانسانية



وصول العراق لمرحلة العجز المائي التي بدورها تؤثر بشكل خطير على حياة العراقيين كنتيجة طبيعية لاستمرار بل واتساع ظاهرة التصحر والجفاف مترافقة مع أعدام في مناسب الامطار وشحة في المياه لنهري دجلة والفرات والافرع وشبكات الانهرمع دول الجوار حيث تحولت مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة إلى اراض بور مالحة ذات تربة متردية لا توفر للنباتات والاشجار ما يكفي من مياه حلوة تضح إلى اراضي قابلة للاستصلاح كي تجعلها صالحة فعليا للزراعة المنتجة للمحاصيل الزراعية بكميات تلبى الاحتياجات الانسانية للمواطنين العراقيين وتستوعب بنفس الوقت عمالة زراعية معوزة بتقنيات رقمية جديدة. إن انخفاض مناسب شبكة المياه في العراق بضمنها منطقة أهوار العراق الغنية بتراتها الحضاري والاقتصادي أمر لايجب السكوت عنه بل لابد من توفر قيادة حكيمة وإشراف كفوء وحازم يسفر عن متابعة يومية لمجرباته ليس فقط في إطار التنسيق مع الجهات

إن إحتفال العراق باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في السابع عشر من حزيران من كل عام مسألة تستحق منا - شعبا و حكومة ومنظمات مدنية تعنى بحقوق الانسان الاساسية وعلى رأسها حقه في البقاء والعيش الكريم في محيط بيئي آمن ومناسب يندمج مع مسار جدي واضح المعالم للتنمية الانسانية المستدامة - الكثير من الجهد الاستراتيجي بغية إيجاد معالجات جذرية ناجعة لمواجهة التحديات البيئية والمتلاحقة والمركبة.

إن تأسيس مجلس أعلى لمعالجة التغيرات البيئية والتقنية الجديدة ذا صلاحيات سيادية مرتبط بأعلى أجهزة الدولة الرسمية أضحى أمرا جوهريا لإن التحديات البيئية والصحية والامنية الخطيرة تصاعدت من خلال معايشة أزمات كونية (كورونا - ١٩) وتحوراتها وتداعيات الحرب الروسية - الاوكرانية) ما يقتضي ضرورة التكيف معها ومعالجتها وقاية من تداعيات أزمات بيئية - إستراتيجية مستدامة مركبة. تفصيلاتها تتم عن عواصف بيئية عالمية لانحصد من تداعياتها أو انعكاساتها سوى مزيدا من الانتكاسات الاستراتيجية بمعناها الشامل شلت إلى درجات بعيدة حركة البلاد والعباد مضيئة مزيدا من الخسائر البشرية والمادية الجسيمة مؤدية بدورها إلى تنامي ملحوظ في انتشار أوبئة متنوعة أبرزها كورونا-١٩ وتحوراتها وتصاعد حالات الحمى النزفية والكوليرا مصحوبة أيضا بتغيرات مناخية - بيئية قاسية أبرزها تصاعد حاد في درجات الحرارة التي وصلت إلى الخمسينات بحيث أن مدن العراق جميعا أخذت تواجه صيفا حارا جدا مع استمرار انقطاعات الكهرباء.

هذا ومع تصاعد لافت لدرجات الحرارة ولحركة الرياح الناجمة عن منخفضات جوية لازال العراق يعيش مرحلة صعبة من إنطلاق عواصف متكررة ترابية ورملية حمراء لم تشهد البلاد والعباد لها مثيلا. أطنان من الاتربة والرمال تسقط يوميا على العديد من مدن العراق خلال الفترة ما بين ابريل وحزيران ٢٠٢٢ وربما



المثنى تعد مجرد أمثلة مرتبطة بمسار تنموي متراجع بيئيًا - مائيًا ومجتمعيًا - اقتصاديًا أضر كثيرا بالثروة السمكية التي تناقصت كمياتها كثيرا كنتيجة للتلوث البيئي. جدير بالذكر أن العراق يعاني معاناة شديدة في كافة محافظات من مؤشرات تخلف للتنمية البشرية والطبيعية نظرا لعدم وجود أول مشروعات إبداعية تابعة عن مسار حكم رشيد ذا أرادة سياسية قوية مسلح بإمكانات وخبرات تقنية وبشرية متخصصة يضمنها مهارات تفاوضية تمكن البلاد من الحصول على حصص عادلة من مياه نهري دجلة والفرات مع تركيا وسوريا من جهة وايضا مع ايران من خلال شبكة النهر الفرعية (الكارون والزاب الصغير وديالى) مع نهر دجلة من جهة أخرى. إن وجود مستشارين أكفاء يدلون بأرائهم ومقترحاتهم المستنيرة الإبداعية في تقديم مشروعات متجددة يفترض أن تقدم حلولاً حيوية تنقذ العراق برمته من شحة المياه أو من ظاهرة الجفاف قبل ان تصل البلاد لمرحلة حرجة جداً في ٢٠٤٠. أخيراً لابد من الإشارة إلى أن تأثيرات الاستخدام النشط للوقود الأحفوري - النفط والغاز الطبيعي المصاحب اذهبت كميات أساسية منها هدرًا- تؤدي لتلوث بيئي غير مسبوق، الأمر الذي يستدعي سريعا تجاوز حالة البطش البيروقراطي الشديد في طرح مشروعات تلبي الاحتياجات الإنسانية التنموية مستندة على طاقة متجددة توفر حصانة حيوية للبيئة الخضراء خالية من التلوث (الشمس، الرياح أو طاقة الهايدروجين وغيرها). مشروعات تحتاج لشراكات واسعة مع مؤسسات دولية معتمدة، خطواتها الجينية الأولى لتكفي لأنقاذ العراق وتنبهه من أمراض وأوبئة وعواصف رملية ترابية لا انفكاك عنها.

إن درجة التجاح في بلورة نظام أيكولوجي للطاقة الخضراء متكامل ومتنوع ستعزز من الأمن البيئي - الاستراتيجي الذي لازالت أمامه أشواط طويلة جدا لترجمة الآمال لحقائق على الأرض طالما بقيت الإرادة السياسية بعيدة عن أن تتحمل مسؤولياتها الوطنية الاستثنائية يضمنها مكافحة التصحر والجفاف كخطوة أولى أساسية في مسار الف ميل.

التخفيف من تداعياتها الإزمات البيئية الحادة. مسألة لابد أن تكون في قمة هرم أجندة صناع القرارات السيادية بالرغم من دوامة الصراعات السياسية التي تنعكس سلبا على مجرى حياتنا ناجمة عن سوء إدارة سياسية وإدارية وفشل في ديمقراطية الإنجاز إذ لم تنجح السلطات التشريعية والتنفيذية المتعاقبة بإيجاد حلول بيئية استراتيجية لها بل ولا حتى قوانين رادعة حتى وصلنا إلى حالات من الهشاشة والضعف تستوجب المواجهة الحادة الشاملة منعا من المزيد من أزمات الفقر والهجرة الاقتصادية من قبل فئة المزارعين للمدن تزييف المدن. وضع ناجم عن هجرة سكانية كبيرة من مناطق عرفت من أفضل واخصب المناطق الزراعية في وسط وجنوب العراق بحيث قدرت أعداد العوائل المهاجرة بما يقارب الـ ٣٠٠٠ تغطي ثمان محافظات. لم يقتصر الأمر على السكان بل وشمل أيضا الأحياء الأخرى ممثلة بثروات حيوانية لاغنى عنها أخذنا نفتقدها باستمرار (سواءا بنفوق الجواميس والريم أو بهجرة أنواع من الطيور الجميلة). جدير بالذكر فإن لم يمت من شدة القحط وقلة المياه بسبب الجفاف فإنه سيهاجر ولاشك إلى مواطن أخرى أكثر حماية له وعناية بأوضاعه المجتمعية والاقتصادية والبيئية.

إن البشر والنبات والأحياء الأخرى بحاجة للإنقاذ الطارئ وللدعم المستمرين إنسجاما وتوافقا مع أهداف التنمية الإنسانية المستدامة التي يفترض أن تترجم من قبل صناع القرار في بلادنا بخطة عمل استراتيجية تخفف من مخاطر وتهديدات تواجه حق البقاء. ونزيد من الشعور بيننا لنقول بأن البصرة المحافظة الثرية بإمكاناتها من المياه ومن النفط والغاز الطبيعي يعيش مايقارب من أربعة ملايين نسمة من أهلها حاليا في حالة زهد مائي غير مسبوق كون مياه الشرب الحلوة مفقودة. لاشك أن الوضع البيئي - المائي الراهن وصل لمرحلة الخطر الشديد وينذر بعواقب وخيمة نتيجة لأنخفاض بل وجفاف شبكة الأنهار والبحيرات الرئيسية مثل بحيرة الرزازة بحيرة الملح من أكبر بحيرات العراق وتعد جزءا من واد واسع يضم بحيرات الجابية والترثار وبحر النجم وبحيرة سوا في محافظة

الزراعية - الصناعية. من منظور مكمل فإن أهمال المشروعات المائية والزراعية المنتجة افتقد العراق إمكانات حيوية لأنعاش اوضاعه الاقتصادية والتجارية خاصة وأن العراق افتقد فرص استخدام أحدث التقنيات الزراعية والمائية الذكية (مثل: مشروع قنوات التنقيط والامتدة) التي إن طبقت كانت ستسهم بإنعاش وترشيد مصادر المياه الداخلية وكذا العناية المستقبلية في تبني مشروعات علمية إبداعية للأصلاح الزراعي الحقيقي التي تعزز من الأمن الغذائي ومن خلق الاحزمة الخضراء التي تقينا من شحور العواصف الرملية والترابية التي تضر كثيرا بصحة الانسان. إن تتابع حالات تلوث التربة وفقدانها للخصوبة الزراعية أضحت واضحة لكل ذي لب وبصيرة تبين قلة الناتج الزراعي المحلي وضعف نوعيته أيضا. كما لايفوتني أن اشير إلى الأنعكاسات السلبية الخطيرة الناجمة عن استمرار النزاعات العشائرية التي وصلت لحدود صدمات دموية مؤسفة يرجع جزءا مهما منها للتنافس على مصادر المياه وكيفية استغلالها لأصلاح الأراضي الزراعية. مسببات أدت إلى تراجع حاد للعراق في إنتاجه الزراعي مقارنة بمراحل سابقة تاريخيا مكنت العراق ليس فقط من الاكتفاء الذاتي غذائيا بل وفي تصدير جزءا مهما من حاصلاته الزراعية الغذائية مثل التمور والحبوب بأنواعها إلى دول الجوار بل وإلى العالم الخارجي. من التداعيات الأخرى المرتبطة بموضوعنا ما يخص تدهور مؤشرات التنوع البيئي البايولوجي للنباتات وللثروة الحيوانية.

لعل من المناسب الإشارة إلى أن إفتقاد الحكم الرشيد ينسحب على قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية التي وصلت لحدود لاجمال لمقارنتها حتى بأكثر الدول تخلفا في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. لاشك فإن اطلاق إنذارات عن العواصف الترابية القادمة المتكررة من قبل هيئة الأنواء الجوية أضحت أمرا لايمكن السكوت عنه كونه يحمل الجهات الحكومية وغير الحكومية مسؤولية الأضرار الناجمة عن الفشل في

الوفرة المالية واتجاهات الدين العام في العراق *

د. حيدر حسين آل طعمة



(٣/ثانياً) من القانون المذكور تم تخصيص مبلغ (٨) ترليون دينار لتنمية الاقاليم في حين لا يوجد مبرر اقتصادي او مالي لتضمين تخصيصات اضافية لتنمية الاقاليم بمبلغ (٨) تريليونات دينار في قانون الامن الغذائي لان المحافظات عاجزة فعلا عن انفاق تخصيصاتها العالية المدورة من عام ٢٠٢١ والتي يمكن صرفها في العام الحالي والبالغة (٤) تريليونات دينار. فقد بلغ الصرف الفعلي من تخصيصات تنمية الاقاليم قرابة (٥٧٥) مليار دينار فقط خلال الشهور الاربعه الاولى من هذا العام وبنسبة صرف (١٤٪) فقط بحسب تقرير وزارة المالية الاخير. وبالتالي لا تحتاج الحكومة لتخصيصات اضافية لتنمية الاقاليم نظرا لتوفر التخصيصات اللازمة من جهة، وضعف القدرة الحكومية على تنفيذ وانجاز المشاريع العامة خلال المتبقي من العام الحالي من جهة اخرى.

ما ورد في التقرير ينبغي الحفاظ على الرصيد المالي المتراكم نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتعاف الصادرات النفطية لحين اقرار استراتيجية سداد الدين العام للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) التي تم اعدادها من قبل وزارة المالية ونوقشت قبل شهور في مجلس الوزراء وبقيت ضمن ادراج المجلس لضمان تحرير قانون الامن الغذائي والتنمية غير المبرر على حساب فرصة العراق في تسديد الديون المتراكمة وتحقيق الاستفادة العالية.

* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

للمشروع بعد التأكد من توفر السيولة النقدية والتي لها تخصيصات ضمن مشروع قانون الموازنة للسنة اللاحقة.

ووفقا لتقارير النهائية لموازنة ٢٠٢١ فقد بلغ اجمالي المصروفات الفعلية قرابة (١١٦,٤) ترليون دينار، مما يمكن الحكومة من صرف قرابة (٩,٧) ترليون دينار شهريا لتغطية الفقرات الواردة في المادة (١٣ / اولاً / ثانياً) وفقاً لقاعدة صرف (١٢/١). ويعني ذلك عدم ضرورة تخصيص مبالغ اضافية لتعزيز التمويل الحكومي للمصروفات الحالية. إذ يغطي الصرف الجاري بنسبة (١٢/١) من المصروفات الفعلية في موازنة ٢٠٢١ مصاريف الحكومة الجارية رغم ارتفاع الاسعار، بشكل مباشر او عبر المناقلة ما بين ابواب الصرف، مما يمكن الحكومة من تأمين احتياجات البلد من القمح وبعض المواد الغذائية خلال العام الحالي بشكل مريح. خصوصا وان الصرف الفعلي وفقاً لقاعدة (١٢/١) خلال هذا العام لم يتجاوز مبلغ (٣٣) ترليون حتى نهاية شهر نيسان الماضي وفقاً لآخر تقرير لوزارة المالية، رغم ان قاعدة (١٢/١) تسمح للحكومة الصرف لغاية (٣٩) ترليون دينار خلال المدة المذكورة. مما يعني وجود فائض (أكثر من ٦ ترليون) بين ما تمنحه قاعدة (١٢/١) وبين ما تم صرفه فعلا خلال عام ٢٠٢٢.

كما ان المادة (١٩/ثانياً) من قانون الادارة العالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ تنص على توجيه الفائض المتحقق حصرا الى الموازونات التالية او ايداعه في صندوق سيادي. وبالتالي لا يمكن التصرف بالفائض المتحقق بما يخالف نص القانون المذكور.

واخيرا، بررت الحكومة ومجلس النواب دوافع تعزيز التخصيصات العالية عبر اصدار قانون الامن الغذائي والتنمية الى الحاجة لتمويل مشاريع تنمية الاقاليم في المحافظات، ووفقا للمادة

تضمن الفصل الاخير من تقرير «الوضع الاقتصادي للعراق»، والصادر عن وزارة المالية منتصف الشهر الماضي، بيانات محدثة عن مسار الدين العام في العراق خلال السنوات الثلاث الاخيرة. ووفقا للتقرير بلغ اجمالي الدين العام قرابة (٩٩,٧٣٧) ترليون دينار بشقيه الخارجي والداخلي حتى شهر ايار الماضي. ويشكل الدين الخارجي قرابة (٢٨٪) من اجمالي الدين العام، اذ بلغ نحو (٢٨,٦٤٥) ترليون دينار. ولا يشمل الرقم المذكور ديون النظام السابق، والبالغة نحو (٥٧,٨) ترليون دينار، او ما يعادل (٣٩,٩) مليار دولار، وهي مجمدة منذ عام ٢٠٠٣ بدون فوائد او اقساط. في حين بلغت نسبة الدين الداخلي قرابة (٧٢٪) من اجمالي الدين العام، وبما يقارب (٧١) ترليون دينار. وقد عملت وزارة المالية على اعادة تشكيل الديون الداخلية لتصبح بأجل متوسطة وطويلة الامد بعد اتفاق الحكومة مع البنك المركزي والمصارف العامة عام ٢٠٢٠ على تحويل كافة حوالات الخزانة الى قروض بحدود (١٠) و(٢٠) سنة، مع سداد للأقساط ابتداء من اذار ٢٠٢١ وبمعدل فائدة (٠,٢٪).

وتفصح أحدث بيانات وزارة النفط المتعلقة بالصادرات النفطية تحقيق العراق قرابة (٤٩٩١٨) مليار دولار، أي ما يعادل (٧٢) ترليون دينار للشهور الخمسة الماضية كإيرادات نفطية فقط. وهو ما يفوق كثيرا نسبة الصرف المحددة وفقا لقانون الادارة العالية المعدل رقم (٦) عام ٢٠١٩، والذي حددها في المادة (١٣ / اولاً) «الصرف بنسبة (١٢/١) فما دون من اجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة، على أساس شهري ولحين المصادقة على الموازنة العامة الاتحادية». والمادة (١٣/ثانياً) «الصرف على المشاريع الاستثمارية المستمرة والمدرجة استنادا لذرات العمل المنجزة او التجهيز الفعلي

رؤية قانونية في الازمة المائية للعراق مع دول الجوار

عبدالستار رمضان



أزمة المياه ونقص الموارد المائية احد التحديات او الاخطار المصيرية التي تواجه العراق، حسب تصريحات المسؤولين والمتخصصين في هذا المجال، ويمثل البيان الصحفي المشترك للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ١٧ حزيران ٢٠٢٢ بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف اهم وأحدث الانذارات التي تدعو إلى العمل واتخاذ الإجراءات لدعم العراق في إدارة موارد المياه والتكيف مع التغييرات المناخية.

حيث يواجه العراق تحديات متعددة من التغييرات المناخية وموجات الحر الطويلة وانخفاض معدل هطول الأمطار ونقص وفقدان الأراضي الخصبة وملوحة التربة وعدم كفاية الاستثمارات في البنية التحتية ونقص المياه في نهري دجلة الفرات وجفاف عشرات الأنهار التي كانت تدخل العراق من دول الجوار وانتشار العواصف الترابية، ما جعلت العراق من بين الدول الخمس الأولى الأكثر تضرراً من التغييرات المناخية وفي المرتبة ٣٩ بين الدول الأقل مياه.

لقد أدى انخفاض مستوى المياه والجفاف والتدهور البيئي إلى التصحر وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي، وهو ما يجعل هذه المخاطر من التحديات غير المسيطر عليها، أو الازمات التي تصل إلى حد الكوارث ما لم يتم التدخل وبصورة سريعة وحاسمة من الحكومة وكافة الجهات المختصة من مراكز البحوث والدراسات والجامعات في مجالات المياه والري والسدود والجغرافيا السياسية والقانون الدولي في سبيل وضع خطط استراتيجية سريعة وطويلة الامد لمعالجة هذا الموضوع المهم.

المعالجات الحكومية خلال السنوات السابقة تركزت على نظرية (تقاسم الضرر) مع دول الجوار (إيران وتركيا وسوريا) التي يدعو ويعمل عليها المسؤولون العراقيون ولم تؤد إلى نتيجة بقدر ما كانت حلولاً آتية لم تنجح في ابرام أية اتفاقيات قانونية ثنائية أو دولية تضمن حقوق الجميع.

هذا الملف الخطير يجب تسخير كل الملفات الاخرى لصالحه لتأمين المياه من غير تلاعب وتحكم وابتزاز من دول الجوار، وخلق اجماع واتفاق وموقف واحد هو مصلحة وحياة العراق أولاً، فالصادرات التي تغرق الاسواق العراقية معظمها من (تركيا وايران) التي يسجل الميزان التجاري معهما عشرات المليارات من الدولارات كل سنة، والذي هو بقدر ما علامة ضعف وتبعية وخضوع للاقتصاد العراقي، الا انه يمكن استغلال هذا الموضوع للضغط عليهما في موضوع المياه.

حقوق العراق المائية يمكن الحصول عليها من خلال القانون الدولي حيث توجد اتفاقيات دولية بين العراق وايران وعدد من البروتوكولات مثل بروتوكول طهران عام ١٩١١ و١٩١٣، وكذلك اتفاقية شط العرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا، ومعاهدة الحدود عام ١٩٣٧ واتفاقية الجزائر ١٩٧٥.

اما بالنسبة لتركيا وسوريا فتوجد بروتوكولات تحتاج إلى توثيق بشكل معاهدات دولية ملزمة، عليه لا بد من الاسراع في عقد اتفاقيات مع دول الجوار لتنظيم عملية استغلال الموارد المائية في حوضي دجلة والفرات والأنهار الحدودية العديدة الجارية بين ايران والعراق انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي العام وأحكام (اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية) وحماية الحقوق المائية للعراق.

ظاهرة تعنيف الأطفال وخطورتها

سرور العلي



تضج منصات التواصل الاجتماعي بين فترة وأخرى بفيديوهات لأطفال معنفين من قبل ذويهم، وما بين مؤيد لمعايبتهم بالقانون، يربى آخرون بضرورة إخضاعهم لجلسات العلاج النفسي وإعادة تأهيلهم والكشف عن

الأسباب التي دفعتهم لارتكاب تلك الجريمة الشنيعة، ويؤثر العنف في الطفل ويجعله عدوانياً ومنعزلاً وغير اجتماعي وذا سلوك مدمر وهدام، وغالباً ما يكون المجرمون قد تعرضوا للتعنيف المستمر في طفولتهم وللعقاب المفرط، كما أن الآباء العدوانيين يمنحون فرصاً لأطفالهم لتقليدهم، واعتباره السلوك المناسب لتفريغ مشاعر الغضب. ويسبب العنف للأطفال اضطرابات نفسية واجتماعية، نتيجة لآثار التعذيب البدني واللفظي، واصابتهم بمشكلات عقلية وإعاقات في وظائف الدماغ، كضعف الإدراك المعرفي وفقدان الذاكرة، وفقدانهم لأنفسهم وشعورهم الدائم بالخوف، وصعوبة تعلمهم لانعدام الانتباه والتركيز، وأدت الحروب وتفاقم الفقر والتشرد في المجتمع إلى زيادة حالات التعنيف، وقد يدفع الطفل كثير الحركة، والذي يعاني من ضعف في قدراته العقلية وتصرفاته من دون وعي، لاستفزاز والديه فيلجأ لتعنيفه، وتسبب عوامل أخرى أيضاً في حدوث العنف، كاقتران الأسرة بأن العنف هو أفضل وسيلة للتربية، وعدم رغبة الوالدين بالاحتفاظ بالطفل كونه جاء مخالفاً للجنس الذي يرغبان به، ونشوب الخلافات والصراعات بين الأزواجين ويكون ضحيتهما الطفل، ومشاهدة فيديوهات وألعاب إلكترونية وأفلام ذات مشاهد عنيفة، مما يؤدي إلى الشعور بأن العنف هو السلوك المقبول والعادي.

إن تعنيف الطفل ينتج عنه تكوين أفكار سلبية، كالشروع بالقتل وارتكاب الجرائم، والانتحار وتعاطي المخدرات، وضعف تكوينهم للعلاقات الاجتماعية وعقد الصداقات، وفقدانهم للأمان، ويميلون للعنف في علاقاتهم للرغبة في السيطرة على الآخرين. وللتصدي لتلك الظاهرة الخطيرة على الطفولة يجب توعية الأسر بضرورة إنهاء العنف ضد الأطفال، وتثقيفهم وعقد الدورات والندوات، لتنبههم بمخاطر العنف وأضراره على صحة الطفل وعقله، وتفعيل القوانين الرادعة للحد من التعنيف، وحماية الطفل وتوفير له بيئة صالحة للعيش مليئة بالحب والعطف والاحترام، كما أن إجراء البحوث والبيانات للتعرف على أماكن حدوث جرائم عنف بإمكانه أن يحد من تكرار وقوعها، وضرورة تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والتربويين والنفسيين، لمساعدة الأطفال على تجاوز الأزمات النفسية.

السقوط المريع لبوريس جونسون

د. حميد الكفاني



انتخابات بلدية لندن، وفعلا فاز فيها بجدارة مرتين، لكنه عاد نائبا في البرلمان في انتخابات ٢٠١٥ وكان عضوا في حكومة ديفيد كامرون حتى عندما كان رئيسا لبلدية لندن، ما يعني أن قيادة حزب المحافظين والحكومة كانت تسعى لإرضائه طمعا في نفوذه أو خشية منه. وعلى الرغم من خلفية جونسون الأرستقراطية، فإنه تمكن من اكتساب شعبية بين الناس العاديين، خصوصا وأنه يمارس حياته العادية دون حرج، فهو يقود دراجته الهوائية، ويمارس التسوق بنفسه، حتى أثناء توليه مناصب عليا، كرئيس لبلدية لندن، أثناء حكومة ديفيد كامرون، أو وزير للخارجية أثناء رئاسة تريزا ماي للحكومة.

يمتلك بوريس قدرات فائقة في الإقناع وتحشيد الجماهير، لكنه لا يكثر للحقيقة، وفي الاستفتاء الذي أجري عام ٢٠١٦ حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، ادعت الحملة التي يقودها «أن بريطانيا سوف توفر ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني أسبوعيا (٥٠٠ مليون دولار حينها) عندما تغادر الاتحاد الأوروبي، وأن هذه الأموال سوف تُنفق على خدمة الصحة العامة». اتضح لاحقا أن هذا الادعاء بعيد عن الحقيقة، لكن القصة أُنعت ملايين الناخبين بالتصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي.

كان بوريس يسعى بقوة لتولي رئاسة الوزراء، وكان قبل الاستفتاء قد قال بأن هناك مصلحة في بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، لكنه غير رأيه بعد أيام قلائل عندما وجد فرصته السانحة للإطاحة بحكومة كامرون وخلفته في رئاسة الحكومة. وفعلا، نجح الاستفتاء واستقال كامرون، لكن بوريس لم يخلفه، إذ رشح ضده صديقه وساعده

لا شك أن بوريس (كما يُعرّف في بريطانيا) شخصية جدلية منذ صباه، فهو يتميز بالجرأة المتناهية وعدم الاكتراث لانطباعات الآخرين عنه، بل لا يكثر للحقيقة، حتى عندما كان صحفيا، إذ فصل من جريدة التايمز عندما كان مراسلا لها في بروكسل، بعد أن اتضح أن ما ورد في تقريره للجريدة كان مختلفا كليا، ولا أساس له من الصحة. ولو كان مرتكب هذا الفعل صحفيا عاديا، لانتهى مهنته إلى الأبد.

لكن بوريس، الذي يمتلك علاقات متشعبة ويرتبط بعلاقات وثيقة بالمتنفذين، وقد درس الأدب في كلية باليول (O)، إحدى الكليات العريقة في جامعة أوكسفورد المرموقة، لم تعدفه الوسائل



للحصول على عمل بديل في الصحافة، إذ انتقل بسهولة للعمل في جريدة الديلي تلغراف، التي كان يرأس تحريرها زميله في الجامعة. وبعدها تولى رئاسة تحرير مجلة (سيكيتاتور) الشهيرة، وهي أقدم مجلة في العالم، إذ يمتد عمرها إلى ما يقارب المئتي عام. طموح بوريس جونسون في الزعامة كان طامعا منذ الصغر، فقد كان في صغره يحلم بأن يكون «ملك العالم»! وأثناء الدراسة في جامعة أوكسفورد، سعى لأن يكون قائدا طلابيا، وفعلا انتخبه زملاؤه رئيسا لاتحاد الطلبة، وبقي في المنصب حتى مغادرته الجامعة عام ١٩٨٩. ومن الجدير بالذكر أن معظم السياسة الغربية يبدأون تجاربهم القيادية في التنظيمات الطلابية في الجامعة.

وفي عام ٢٠٠١ انتخب نائبا في البرلمان البريطاني وأصبح عضوا في حكومة الظل تحت قيادة مايكل هورد ثم ديفيد كامرون، وبسبب قدرته على الإقناع وتحشيد التأييد لأفكاره، فقد رشحه حزب المحافظين لخوض

أخيرا استقال بوريس جونسون، بعد أن أصر لعدة أسابيع على تمسكه بمنصبه، متذعرا بأنه وصل إلى المنصب عبر تفويض جماهيري واسع، وأنه لن يخلد ناخبيه الذين وثقوا به وكفوه بإدارة البلد لخميس سنوات.

لكنه رضخ بعد أن بلغ عدد المستقلين من حكومته الستين وزيرا ومسؤولا كبيرا، واشتدت مطالبة نواب حزب المحافظين بضرورة استقالته بعد أن أصبح عبئا على الحزب والدولة، إثر الفضائح المتتالية المتعلقة بتضليل البرلمان والشعب حول قضايا عديدة، من إقامة الحفلات المحظورة أثناء الإغلاق، إلى تعيينه وزيرا تراكمت عليه الشكاوى بسبب سلوكه الأخلاقي المشين.

السؤال الذي يتكرر دائما هو ما سبب تمسك المرء بمنصبه العام، إن كان لا يستطيع أن يؤدي مهامه على أكمل وجه، أو أن هناك اعتراضات واسعة على بقائه فيه؟ أليس تشغل المنصب العام يهدف إلى خدمة المجتمع؟ فإن كان المرء عاجزا عن الخدمة، أو هكذا يراه الآخرون، فلماذا يتمسك بالمنصب إن لم تكن له فيه مصلحة شخصية؟ المعروف في البلدان الغربية أن شاغل المنصب العام، سواء أكان سياسيا أم إداريا، يسارع لإعلان استقالته بنفسه، قبل أن يطالب بها الآخرون، إن شعر بأنه قصر في أداء مهامه، أو أنه لم يعد قادرا على أدائها لأي سبب كان، كما فعل رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون عام ٢٠١٦، عندما اختار الناخبون البريطانيون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، خلافا لموقفه المطالب بالبقاء فيه.

والحديث هنا عن التمسك بالمناصب التنفيذية العليا حصرا، التي يتولاها مسؤولون منتخبون أو معينون، لكنهم يواجهون صعوبات بسبب الفشل أو القصور، ولا يمكنهم تجاوزها، أو أنهم غير قادرين على أداء المهام المناطة بهم بسبب اعتراضات واسعة على أدائهم، كالذي حصل لرئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أخيرا.



الأيمن، مايكل غوف، الأمر الذي دفعه إلى الانسحاب من السباق، ففازت به وزيرة الداخلية تريزا ماي، التي جاءت به وزيرا للخارجية كأي لا يكون بعيدا عن الحكومة وقد يزعم أركانها من الخارج. وبعد سنتين في المنصب، استقال بورس من حكومة ماي، مع عدد من الوزراء، احتجاجا على (اتفاقية تشكركز-) للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفع تريزا ماي إلى الاستقالة.

اتفق المحافظون على أن يكون بورس رئيسا للوزراء في عصر بريكست باعتباره عرابا لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفعلا شكّل الحكومة الجديدة، وبعد أقل من شهرين في رئاسة الوزراء، استعان بورس بعرف دستوري مهجور منذ 50 عام كأي يعلق عمل البرلمان من أجل أن يمرر اتفاقية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي دون التدقيق البرلماني المطلوب. لكن المحكمة العليا اعتبرت التعليق غير دستوري، الأمر الذي أعاد تفعيل البرلمان الذي أقر في النهاية اتفاقية الانسحاب، ولكن مع بعض التعديلات.

برهنت الأحداث أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان مكلفا، بل ومخلخلا لاستقرار البلد. أسكتلندا مثلا جددت بعد الاستفتاء مساعيها للانفصال عن المملكة المتحدة، لأن شعبها صوت للبقاء في الاتحاد الأوروبي. مشكلة أيرلندا الشمالية عادت إلى الواجهة، لأن اتفاقية بريكست جعلت المقاطعة ضمن حدود الاتحاد الأوروبي تجاريا، أي أن نقاط التفتيش التجاري للاتحاد الأوروبي، أصبحت عند مداخل أيرلندا الشمالية مع البر البريطاني، والذي يعني أن التبادل التجاري بين بريطانيا وأيرلندا الشمالية، التي يفترض بأنها جزء منها، يخضع للرقابة التجارية الأوروبية.

المشكلة الأخرى، هي أن اتفاقية الجمعة الحزينة مع جمهورية أيرلندا لعام 1998 بخصوص أيرلندا الشمالية قضت ألا تكون هناك نقاط تفتيش بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا. في السابق لم يكن في هذا الأمر حرج، فكل البلدين كانا عضوين في الاتحاد الأوروبي، لكن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يقضي بأن تكون

هناك نقاط تفتيش، الأمر الذي يغضب الأيرلنديين الشماليين (الجمهوريين) الراغبين بالتقارب مع جمهورية أيرلندا، فأصبح الحل أن تكون نقاط التفتيش عند الحدود البحرية البريطانية، الأمر الذي يزعج الأيرلنديين الشماليين (الملكيين) الذين يسعون بقوة لأن تكون أيرلندا الشمالية جزءا لا يتجزأ من بريطانيا العظمى.

وعلى الرغم من انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكنها ما زالت ملزمة بقوانين الاتحاد وقرارات المحكمة الأوروبية، خصوصا تلك التي أصبحت جزءا من القوانين البريطانية، لذلك لم تستطع حكومة بورس أن تسفر اللاجئين إلى رواندا، أمثالا منها الأمر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي قضت بأن التسفير ينتهك حقوق الإنسان.

تراكمت المشاكل على بريطانيا في ظل زعامة بورس، ليس كليا بسببه، ولكن الأحداث قادتها بهذا الاتجاه، خصوصا مع اندلاع جائحة كورونا، وانكماش الاقتصاد واستنزاف الخزينة بسبب الإغلاق، ثم تفاقم المشاكل بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي رفعت أسعار الطاقة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع معدل التضخم إلى 9٪، وما زال في تصاعد. كذلك ارتفعت كلفة الاقتراض إذ اضطرت الحكومة لرفع أسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم، لكن هذا الإجراء سيساهم في انكماش الاستثمار في المشاريع الجديدة وإحداث تباطؤ في سوق العقارات وتراجع للتنمية الاقتصادية.

لكن كل هذا لم يؤثر على زعامته، بقدر تأثير الانطباع الذي ترسخ عند البريطانيين بمرور الزمن بأنه غير صريح مع الشعب والبرلمان وأنه وطاقمه الإداري يتصرفون خارج القانون. إن ما أطاح ببورس هو الشبهات حول نزاهته وصدقته، وتراكم تلك الشبهات التي ترسخت الأسبوع العاشر عندما أصدر مكتبه ثلاثة بيانات متناقضة حول القضية الأخيرة التي دفعت 70 وزيرا ومسؤولا للاستقالة. لكن بورس تمسك بمنصبه ولم يكثر، رغم أن الأمر كان واضحا لمعظم المراقبين بأنه لا يستطيع أن يبقى، فالنزاهة والصدقية صفتان أساسيتان في السياسة البريطانية ويجب أن تتوفر بقوة في أي شخصية

تتولى منصبا رفيعا. بورس جونسن، المولود في نيويورك، والذي عاش مع عائلته في بلجيكا لسنتين عديدة، بسبب عمل أبيه في المفوضية الأوروبية، فشل أن يفهم أهم المبادئ التي تقوم عليها الحكومة والسياسة والثقافة في بريطانيا، وهما النزاهة والصدقية. قد يكون الخداع والكذب مألوفاً في بلدان أخرى، لكنه منبوذ في بريطانيا جملة وتفصيلا. كان بورس شخصا مغتربا عن الطبائع البريطانية، سواء في السياسة أو السلوك الاجتماعي، فلا يمكن أي مسؤول أن يكذب ضراحة ويبقى في منصبه. وزير التجارة والصناعة البريطاني الأسبق، ليون بريتان، سمح بتسريب رسالة من المحامي العام للدولة تشير إلى أخطاء ارتكبها وزير الدفاع، لكنه نفى القيام بذلك، وعندما اتضح بأنه فعلها، استقال فوراً. زعيم المعارضة الأسبق نيل كينوك، رد على رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر بأنه (لا يصدق بكلامها)، ولأن هذا يتضمن اتهاماً ضمناً بالكذب، فقد أثار ضجة في البرلمان ما اضطره إلى التراجع.

إن كانت ظروف استثنائية قد جاءت ببورس إلى السلطة، فإن بقاءه سيكون صعبا بعد زوال تلك الظروف، وهي وجود قيادة ضعيفة في حزب العمال المعارض، وتصديق ناخبين كثيرين بادعاءاته أثناء الاستفتاء بأنه سيوفر 350 مليون جنيه أسبوعيا، ويخصصها لخدمة الصحة العامة، ودعم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي أوهم كثيرين بأن الولايات المتحدة سوف تعوض بريطانيا عن خسارتها الاقتصادية الناتجة عن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

لقد تغيرت تلك الظروف، فالمعارضة الآن أقوى كثيرا من السابق، ويتزعمها قانوني متمرس وسياسي حاذق، والرئيس ترامب لم يعد في السلطة، بينما انكشف زيف الادعاء بتوفير 350 مليون جنيه أسبوعيا. يضاف إلى ذلك، تتابع الفضائح، الواحدة تلو الأخرى، على حكومة بورس، فانتهى عهده بعد ثلاث سنوات عجاف، وتلاشت أخلاقه في البقاء في السلطة ثلاث دورات انتخابية. لقد حقق بورس طموحه بإدراج اسمه ضمن سجل رؤساء الوزارات البريطانية، لكن الثمن كان باهظا له ولحزبه وبلده.

في ذكرى تموز (نشتم ونغالي ونشخصن)

عماد جاسم

اكثر احداثنا التاريخية المفصلية باتت مادة للتناحر والتندر والهوس الانفعالي ومكاشفة الميطن من انتمائتنا الفرعية المقرفة شيب وشباب يلتقطون قط هواتفهم ليستسهلوا لغة اللعن المجانية دونما ادنى شعور بضرورة القراءة الموضوعية للحدث معظمهم يستند لموقف شخصي او اعجاب متوارث غير مكترث باهمية الاطلاع على الاضداد والرؤى المتباينة لزعيم او شخصية سياسية اتت ضمن سياق تاريخي وانقلابات ثورية فكرية وسياسية عصفت بالمنطقة المتتبع لذلك الحراك يجزم ان الصيرورة التاريخية حتمت بزوغ تغير سياسي ينتظره العراق ينتقد علي الوردني قراءة التاريخ برؤية افراد انفعاليين يستنطقون الماضي باشكالية التعاطي الانبي المنبثق من موقف وليد المرحلة الراهنة

وما اود قوله في ظل احتدام النقاش عن ملائكية الزعيم عبد الكريم قاسم او وحشيته !! هو اختزال الحدث بالرؤية القاصرة بين الابيض والاسود ولا يمكن باي حال من الاحوال ان نصف البشر عموما بهذه الثنائية القاصرة نعم ان هناك ثوابت انسانية ووطنية ومبدئية لكن حتى تلك الثوابت تحتاج الى معايير متوازنة اذن فالخضوع الى البحث الاستدلالي البعيد عن الشخصية المسبقة يجعلنا ضمن مجاميع الاميين !! فتطور المجتمعات هو نتاج الغايات السليمة والقراءات الناضجة التي تقتفي الاثر يحيادية العليم المتبع اصول الاكتشاف وليس الانحدار الى لغة العامة وجنون صراع الديكة .

كلفت قبل اعوام لانتاج فلم عن حياة عبد الكريم قاسم حاولت اتباع الاساليب الرصينة في التحري التقيت محبيه وافراد عائلته وكذلك دونت اراء المنتقدين التهمت بحرص الكثير من المصادر والتقطت بعض الاحداث لأضعها ضمن مجهر التشريح الجدلي لا ازمع ايدا انني ادركت حقيقة الرجل لكن الوثائق والمدونات لم تنسب له سيناريو واضح لقتل العائلة المالكة هذا لا يمنع من كونه عسكري له طباع غير محمودة لا يملك رؤية اصلاحية شاملة ومنفتحة يتصف بالانفعالية ومحاولة التفرد ولم يكن من المهتمين بتطبيق الديمقراطية او لم يكن ذا علم بجدواها وفاعليتها انه ابن ظرف مهيمن وهو وليد امتعاض لا ينكر على غياب العدالة وفساد العائلة المالكة وعنجهية الوصي انذاك مع خيبة امل في اصلاحات وزارية حقيقية لا بد هنا ان لا يفهم كلامي ان ما حصل بعد تموز هي نجاحات جوهرية لكنها كانت نسبيا تتجه لتطبيق فكرة العدالة وان كانت قاصرة وسريعة وانتهت بسلسلة انقلابات مهدت لحكم صدامي اتقن الازلال والتجهيل !!

إستذكار قانون الجنسية العراقية لسنة 1963 الوحشي الظالم

ماهر الفيلي *



نستذكر قيام حكومة البعث المقبور بتشريع قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ الجائر وتطبيقه من تأريخ نشره في جريدة الوقائع العراقية العدد (٨١٨) في ١٩/٦/١٩٦٣ في ظل حكم نكبة ٨ شباط الأسود وجاء تنفيذاً لبيان الانقلابيين العفلاقة رقم (١٣) السيئ الصيت

وأحقادهم الدفينة وتأمرهم المشبوه على قادة وحكومة ثورة ١٤ تموز / ١٩٥٨ المجيدة ومكتسباتها الوطنية ويشكل نقطة البدء لشروعهم في حملات وجرائم الإبادة الجماعية وضد الإنسانية والخروقات الجسيمة والإنتهاكات الفظيعة والتصفيات الجسدية والمجازر الدموية لأبناء المكون الفيلي وإتباع سياسات التهجير القسري والتطهير العرقي والتمييز العنصري بحق كل من قاومهم وكانوا على رأس القائمة في التضحية والفداء نتيجةً لإستبسالهم البطولي وتصديهم الشجاع طيلة أسبوع كامل في مناطق { عقد الأكراد ، وساحة النهضة ، وباب الشيخ ، والكاظمية } ، ولم تتورع السلطة الغاشمة وعصاباتنا الإرهابية والحرس اللاقومي عن إرتكاب كل الأفعال الإجرامية والمحرمت الشنيعة والإعدامات الجماعية الفورية وممارسة القوة والقسوة والعنف والإرهاب والإبادة والقتل والذبح على الطريقة الداعشية قبل ولادتها ، وذهب الآلاف الشهداء والضحايا الأبرياء وزج بالكثير من المقاومين الأبطال في المعتقلات الرهيبة والنادي الأولمبي دون محاكمات قانونية وذاقوا فيها شتى وأقسى صنوف التعذيب والمعاملة المهينة ، وبالتالي كان تشريع قانون الجنسية العراقية تجسيدا لأهدافهم وسياساتهم العنصرية المقيتة ومغلاتهم القاسية في الإنتقام والثأر من أبناء المكون الفيلي البواسل وبداية لإبادتهم وقلعهم من جذورهم العراقية وتهجيرهم ومصادرة أموالهم وعقاراتهم عبر حرمانهم من حقوق المواطنة والجنسية على نحو تعسفي غير إنساني والتشكيك في ولأئهم الأصل وهويتهم الوطنية التي تمتد إلى أعماق التاريخ والحضارة والتراث.

وعلى الرغم من إصدار المحكمة الجنائية العراقية العليا قرارها التاريخي في ٢٩/١١/٢٠١٠ بإعتبار ما تعرض له المكون الفيلي جريمة إبادة جماعية بكل المقاييس والأعراف ... فإن الدولة العراقية ومؤسساتها كافة مطالبة اليوم بتنفيذ وعودها وتعهداتها في إزالة جميع الآثار السيئة التي لحقت بالمكون الفيلي الذي هو جزء أساسيا أصيلاً من مكونات الشعب العراقي المنصوص عليها في ديباجة الدستور وإعادة الإعتبار الدستوري والقانوني الكامل ، ولا بد أن تكون قضيتة الوطنية العادلة من الأولويات الأساسية في ملفات الإصلاحات والتغييرات والشراكة والتوافق والتوازن الوطني والعملية السياسية من أجل حسمه بصورة نهائية وعدم بقائه مجرد حبراً على ورق وجبراً للخواطر ذراً للرماد في العيون طيلة (١٤) سنة السابقة .

* الأمين العام للجبهة الفيلية

ملاحم شرق أوسط جديد

زياد الضاري



في مقال كتبه الرئيس الأمريكي بايدين في صحيفة واشنطن بوست الواسعة الانتشار رسم بشكل جلي ملامح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط موضحاً ان هذه المنطقة من العالم مهمة جداً للمصالح الأمريكية على المدى البعيد او المنظور

وتحدث عن عدة ملفات مهمة منها اهمية استقرار اسعار النفط بالتعاون والتنسيق مع الدول المنتجة النفط خصوصاً المملكة العربية السعودية باعتبارها من اكبر منتجي اوبك واكد ايضاً على ضرورة ضمان امن امدادات الطاقة بسبب مخاطر الحرب الروسية_الاوكرانية من خلال اشارته الى اهمية الحفاظ على امن الممرات المائية وانبساطية تصدير نفط المنطقة الى العالم بدون اي مخاطر ونوه الى اهمية الامن والتكامل لدول المنطقة وهو يشير في ذلك عن امكانية اقامة تحالف لبعض دول المنطقة.

فيما يخص العلاقات مع المملكة اشار الى انه لم يعمل الى احداث القطيعة معها وانما اراد تقويم هذه العلاقات مؤكداً ان هذه العلاقات تمتد الى ثمانية عقود وان المملكة شريك ستراتيجي مهم للولايات المتحدة وهذا يشير الى تراجع كبير في سياسة بلاده السابقة والمعلنة ضد السعودية حيث ادرك بايدين اهميتها كدولة فاعلة ومهمة وذات امكانات اقتصادية ومالية وقيمية في العالم الاسلامي ومن اسباب هذه العودة الأمريكية الى السعودية الخشية من استقطابها الى المحور الصيني_الروسي وهنا يمكن الإشارة الى النجاح الكبير للمملكة في ادارة واحتواء التوتر بين البلدين بحكمة وحنكة عالية المستوى. اما فيما يخص الملف الإيراني اكد بايدين على مواصلة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي عليها للعودة الى الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ والاستمرار في عزلها .

وتحدث ايضاً عن العلاقات مع العراق ووضح ان الولايات المتحدة شريك اساسي للعراق في محاربة تنظيم داعش الارهابي وساهمت في قتل زعيم هذا التنظيم في سوريا وكذلك لعبت دور في الحد من هجمات الميليشيات التابعة الى ايران

اما حرب اليمن فيقول ان الولايات المتحدة ساهمت في تحقيق الهدنة والحد من الهجمات ضد المملكة وايضاً عملت على وصول المساعدات الإنسانية الى الشعب اليمني.

لاشك ان الزيارة المرتقبة لبايدين الى المملكة العربية السعودية والقائه مع قادة دول المنطقة لايمكن فصله عن مايجري في العالم من توتر وملاحم حرب اقتصادية بين امريكا واروبا من جهة وروسيا من جهة ثانية وكذلك الخشية من تداعيات الحرب الروسية_الاوكرانية على العالم سياسياً واقتصادياً وامنياً.

لذا يمكن القول ان الولايات المتحدة عادت الى المنطقة مرغمة وليس طواعية لرسم ملاحم شرق اوسطي جديد يتماشى مع مايجري في العالم من متغيرات.

قصيدة رثاء للشهيد صالح اليوسفي

بمناسبة ذكرى إستشهاده يوم 22 / 7 / 1981

الشاعر جاسم إلياس



قتلوك ، كنتَ لنا ، لصوتِ شقاءِ
للناسِ كنتَ وحسرةَ الفقراءِ
للأرضِ تلكَ المستباحةِ والجميلةِ ،
تلكَ ذاتِ القيدِ بينِ الداءِ
تلكَ الكبيرةِ في المنازلِ ، في إمتدادِ
الضوءِ يسقي حومةَ الظلماءِ
الأرضِ أمَ زمانياً ومكانياً
نحن الذين لها من الأحشاءِ
لكن ويا أسفاً يضحُّ أُنيتها
من قادةِ الأنيابِ والرمضاءِ
العابثينَ ، الأزدلينَ ، السارقينَ ،
الحاصدينَ سنابلِ الإعياءِ
العاشقينَ الإنحدارِ تتابعاً
الرافضينَ لصوتها الغناءِ
ورأوكَ بينَ أنينها وحنينها
وأمامَ نرفِ الجرحِ في غلواءِ
عمرِ المناضلِ لايمتُّ لذاتهِ
لكن يمتُّ لمحتوى الأضواءِ
ولقد ولدتَ وفيكَ صرخةُ نائرِ
إلا لماذا كنتَ رهنَ فداءِ
وعلام لم تأبه لغيرِ قيودنا
ولغيرِ دقِّ الجوعِ في الأرجاءِ
خمسونَ فيك تتابعتَ قمماً لهنَّ
طبيعةُ الأشجارِ و الأفياءِ
ولهنَّ لمسُّ البحرِ وجنةُ شاطئِ
ولهنَّ لثمَّ الجذبِ كَفِّ الماءِ
حُبِّيبتِ صالحِ ، دُرَّةُ الثورِيِّ أنتِ ،
علتُ ركابكِ ثورةً و غناءِ
حُبِّيبتِ ، لو نظر إليك الزاعمونَ
التضحياتِ ومدَّعو العسراءِ
لتقهقروا خجلاً إذا فاق الضميرُ
وميّزوا الشُّغرى من الغبراءِ
قتلوك ، كنتَ لنا ، لصوتِ شقاءِ
للناسِ كنتَ وحسرةَ الفقراءِ ...

* نشرت هذه القصيدة في ٢٢ / ٧ / ٢٠١٦

عن كائن أسمة المرأة

سلوى زكو



نسمع هذا السؤال على مدار الساعة
ماذا تريدون؟

المرأة العراقية متاح لها التعليم والعمل مثل
الرجل تماما

وتتقلد مناصب عليا في الدولة وتنتخب
لعضوية مجلس النواب ولو عن طريق الكوتا
(لو بس اعرف منو اللي اخترع الكوتا)

والدستور والقانون يمنحها مساواة كاملة ماذا تريدون اكثر
من ذلك؟



باختصار شديد نريد
رفع الوصاية عن المرأة
وصاية المجتمع
والاب والزوج والاخ
وكل مستطرق نبتت
له شوارب

نريد ان تعامل المرأة
بوصفها انسانا كامل
الأهلية لا يحتاج الى
حماية احد الا الدولة
وقوانينها.

نحتاج الى امرأة قوية في العمل وفي الشارع وفي البيت
تعرف كيف تتحمل مسؤوليتها بلا تعكز على الاخرين.

حكاية الحماية هذه يا سادة تضعف المرأة وهذا هو بيت
القصيد

وبيت القصيد هذا وتر يلعب عليه كثيرون بحجة حماية هذا
الكائن (الضعيف)

عن منشور كتب قبل ٤ سنوات
ومازال الوضع على ما هو عليه